وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الشهيد زدور إبراهيم محمد قاسم

قسم: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة
تخصص: سياسات الحوكمة و الأمن

مذكرة التخرج مكلمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات الحوكمة والأمن

العنوان:

# أزمة الثقة بين الدولة والمواطن وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في الجزائر (2019-2025)

من اعداد الطالبة :
عبير بوراجي

تحت اشراف الدكتور :
حكيم غريب

قدمت امام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

| الاسم واللقب | المؤسسة | الصفة | الرتبة |
|---|---|---|---|
| لندة خنيش | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | رئيسا | دكتورة |
| حكيم غريب | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | مشرفا ومقررا | دكتور |
| شابي عبير | المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية | ممتحنا | دكتورة |

السنة الجامعية 2026/2025

# الإهـــــداء

**أهدي هذا العمل إلى:**

**إلى أبي العزيز، الذي كان مثالا في العطاء والتضحية، والذي لم يبخل علي يوما بدعمه وتوجيهه، فله مني كل التقدير والامتنان.**

✍ **إلى أمي الغالية، منبع الحنان ونبع العطاء، التي رافقتني بدعائها وصبرها في كل مراحل حياتي، سائلا الله عز وجل أن يطيل في عمرها ويحفظها من كل مكروه.**

✍ **إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا السند والعون في مسيرتي، وشاركوني لحظات التعب والأمل، فلهم جزيل الشكر والامتنان.**

✍ **إلى زملائي في الدراسة.**

✍ **إلى شهداء الواجب الوطني.**

✍ **أهدي هذا العمل المتواضع.**

**عبير بوراجـــي**

# الشكـــــر والتقدير

**أتقدم بالشكـر والعرفـان إلى كـل مـن:**

✍ **الأستاذ الدكتور حكيم غريب، المشرف على البحث على المساعدات والنصائح والتوجيهات التي أسداها لي طيلة فترة إنجاز هذا البحث؛**

✍ **أعضاء لجنة المناقشة الموقرة؛**

✍ **جميع إطارات وأساتذة المدرسة على ما قدموه لنا من معلومات وتوجيهات مفيدة طيلة المسار الجامعي؛**

✍ **الأصدقاء الذين مدوا لنا يد العون من بعيد أو من قريب.**

**ملخص**

**شكّل حراك 22 فيفري 2019 نقطة تحوّل مفصلية في العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، حيث أظهر بوضوح أزمة ثقة بنيوية ومتراكمة بين المواطن ومؤسسات الحكم. لا تُختزل هذه الأزمة في لحظة ظرفية، بل تعكس اختلالات هيكلية مرتبطة بطبيعة أنماط الحوكمة، وضعف قنوات الوساطة السياسية، ومحدودية الشفافية والمساءلة، فضلًا عن استمرار فجوة التوزيع العادل للموارد والفرص.**

**خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2025، تداخلت هذه الأزمة مع سياقات داخلية وخارجية (اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية)، ما أسهم في إعادة تشكيل أنماط التفاعل بين الدولة والمواطن. وقد تجلّت انعكاسات ذلك على الأمن المجتمعي في عدة مستويات: أولًا، تصاعد أشكال الاحتجاج والتعبير غير المؤسسي؛ ثانيًا، تنامي مشاعر الاغتراب السياسي وتراجع الثقة في النخب والمؤسسات؛ ثالثًا، ضعف الامتثال الطوعي للقوانين والسياسات العمومية؛ ورابعًا، بروز أنماط جديدة من التوترات الاجتماعية المرتبطة بالهشاشة الاقتصادية.**

**في المقابل، سعت الدولة إلى احتواء هذه الأزمة عبر حزمة من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية، شملت مراجعات دستورية، وتكثيف الخطاب الإصلاحي، وتعزيز آليات مكافحة الفساد. غير أن محدودية الأثر الملموس لهذه الإجراءات تعود إلى استمرار فجوة الإدراك والثقة، وإلى غياب تحول عميق في أنماط الحكم نحو مزيد من الانفتاح والمشاركة الفعلية.**

**تخلص هذه الدراسة إلى أن أزمة الثقة تمثل متغيرًا حاسمًا في تفسير هشاشة الأمن المجتمعي في الجزائر، وأن معالجتها تقتضي مقاربة شمولية ترتكز على إعادة بناء الشرعية السياسية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتفعيل المشاركة المواطِنة، بما يضمن انتقالًا من أمن قائم على الضبط إلى أمن قائم على الثقة والتكامل المجتمعي.**

**الكلمات المفتاحية: أزمة الثقة، الشرعية السياسية، الحوكمة الرشيدة، الأمن المجتمعي، الجزائر، الحراك الشعبي، المشاركة السياسية، الامتثال القانوني.**

## Abstract:

The Hirak Movement 2019 marked a critical turning point in state–society relations in Algeria, revealing a deep-rooted and structural crisis of trust between citizens and governing institutions. This crisis is not merely episodic but reflects systemic deficiencies related to governance patterns, weak political mediation channels, limited transparency and accountability, and persistent inequalities in the distribution of resources and opportunities.

Between 2019 and 2025, this trust deficit has interacted with broader domestic and external dynamics—economic, social, and geopolitical—reshaping patterns of state–citizen engagement. Its repercussions on societal security are multidimensional: (1) the rise of non-institutionalized forms of protest and expression; (2) increasing political alienation and declining trust in elites and institutions; (3) weakening voluntary compliance with laws and public policies; and (4) the emergence of new social tensions driven by economic vulnerability.

In response, the state has undertaken a series of political and institutional reforms, including constitutional amendments, anti-corruption initiatives, and intensified reformist discourse. However, their limited effectiveness can be attributed to the persistence of a perception gap and the absence of a substantive shift toward inclusive and participatory governance.

This study argues that the crisis of trust constitutes a key explanatory variable for the fragility of societal security in Algeria. Addressing this crisis requires a comprehensive approach centered on rebuilding political legitimacy, strengthening good governance, and fostering meaningful civic participation, thereby enabling a transition from control-based security to trust-based societal cohesion .

**Keywords**: Trust crisis, Political legitimacy, Good governance, Societal security, Algeria, Hirak movement, Civic participation, Legal compliance**.**

# مقدمة

## مقدمة:

شهدت الجزائر منذ حراك 22 فيفري 2019 تحولات عميقة أعادت طرح إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في سياق جديد يتسم بارتفاع منسوب الوعي السياسي وتنامي المطالب الشعبية بالإصلاح. وقد كشفت هذه المرحلة عن أزمة ثقة متجذّرة بين المواطن ومؤسسات الدولة، لم تعد مجرد ظاهرة ظرفية، بل أضحت تعبيرًا عن اختلالات بنيوية في منظومة الحكم وآليات إدارة الشأن العام.

تُعدّ الثقة السياسية أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الأنظمة السياسية وتحقيق الأمن المجتمعي، إذ تساهم في تعزيز الامتثال الطوعي للقوانين، وتدعيم شرعية المؤسسات، وتسهيل تنفيذ السياسات العمومية. غير أنّ تآكل هذه الثقة يفضي إلى نتائج عكسية، من بينها تصاعد الاحتجاجات، وتراجع الانخراط المدني، وتنامي مشاعر الإقصاء والاغتراب السياسي، وهو ما ينعكس مباشرة على هشاشة الأمن المجتمعي.

في هذا الإطار، تبرز أهمية دراسة أزمة الثقة في الحالة الجزائرية خلال الفترة (2019–2025)، باعتبارها مرحلة انتقالية تميزت بتفاعل معقد بين ديناميات داخلية (اقتصادية واجتماعية) وضغوط خارجية، ما أفرز أنماطًا جديدة من العلاقة بين الدولة والمواطن. كما تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى تؤثر أزمة الثقة بين الدولة والمواطن على مستوى الأمن المجتمعي في الجزائر؟ وما هي الآليات الكفيلة بإعادة بناء هذه الثقة بما يعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تفاقم أزمة الثقة يشكّل عاملًا حاسمًا في إضعاف الأمن المجتمعي، وأن معالجتها تقتضي تبني مقاربة شاملة تقوم على إصلاحات سياسية عميقة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتوسيع فضاءات المشاركة المواطِنة، بما يسمح بإعادة بناء الشرعية السياسية على أسس أكثر شفافية وتشاركية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جذور أزمة الثقة، واستكشاف تجلياتها وانعكاساتها على الأمن المجتمعي، مع تقديم قراءة تفسيرية تستند إلى مقاربات نظرية في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، وصولًا إلى اقتراح مداخل عملية لإعادة ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر.

### 1- أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية بالغة، بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بأزمة الثقة بين الدولة والمواطن وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في الجزائر، خاصة في سياق ما بعد حراك 22 فيفري 2019. ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في المستويات التالية:

**- الأهمية العلمية**

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال علم السياسة، لاسيما ما يتعلق بدراسة مفاهيم الثقة السياسية، الشرعية، والأمن المجتمعي في السياقات الانتقالية. كما تقدم إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة التفاعلية بين متغيري الثقة والأمن، باعتبارهما عنصرين

مترابطين في استقرار الأنظمة السياسية. إضافة إلى ذلك، تبرز الدراسة خصوصية الحالة الجزائرية ضمن الدراسات المقارنة، بما يعزز فهم ديناميات الدولة الريعية والتحولات السياسية في المنطقة.

**- الأهمية العملية**

توفر هذه الدراسة معطيات تحليلية يمكن أن تفيد صانعي القرار في تصميم سياسات عمومية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، من خلال التركيز على تعزيز الشفافية، وتكريس المساءلة، وتفعيل آليات المشاركة السياسية. كما تساعد في تشخيص مكامن الخلل في العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يسمح بوضع استراتيجيات فعّالة لإعادة بناء الثقة وتعزيز الاستقرار.

**2- أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة، في إطار تحليلها لأزمة الثقة بين الدولة والمواطن في الجزائر خلال الفترة (2019–2025)، إلى تقديم فهم معمّق لطبيعة هذه الأزمة وتداعياتها على الأمن المجتمعي، خاصة في ظل التحولات التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019. ويتمثل الهدف العام في تفكيك أبعاد هذه الأزمة، ورصد تجلياتها، وتحليل تأثيراتها على الاستقرار الاجتماعي، مع السعي إلى استشراف سبل معالجتها ضمن مقاربة شاملة.

كما تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتكامل فيما بينها، حيث تعمل على تأصيل الإطار المفاهيمي المرتبط بالثقة السياسية، من خلال تحديد أبعادها وتقاطعاتها مع مفاهيم الشرعية والحوكمة. وفي السياق ذاته، تهدف إلى تحليل الأسباب البنيوية والظرفية التي أسهمت في تفاقم أزمة الثقة، سواء تعلق الأمر بعوامل سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، مع التركيز على طبيعة التحولات التي عرفتها العلاقة بين الدولة والمواطن في مرحلة ما بعد حراك 22 فيفري 2019.

ترمي الدراسة إلى إبراز انعكاسات أزمة الثقة على الأمن المجتمعي، من خلال تحليل مظاهر الاحتقان الاجتماعي، وتراجع الامتثال للقوانين، وضعف التماسك الاجتماعي، إلى جانب استكشاف العلاقة بين تآكل الثقة السياسية وبروز أنماط جديدة من الاحتجاج والتعبير المجتمعي. كما تتناول تقييم السياسات والإصلاحات التي انتهجتها الدولة في سبيل استعادة الثقة، مع الوقوف على حدود فعاليتها وإكراهات تطبيقها.

وفي بعده الاستشرافي، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية حول مسارات تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، من خلال اقتراح آليات عملية ومقاربات إصلاحية قائمة على تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتوسيع المشاركة المواطِنة، بما يساهم في إعادة بناء الثقة وترسيخ الأمن المجتمعي على أسس مستدامة.

**3- أسباب اختيار الموضوع:**

يرتبط اختيار هذا الموضوع بجملة من الدوافع المتداخلة التي تجمع بين البعد الذاتي والبعد الموضوعي، في سياق علمي يتطلب فهم التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، خاصة منذ حراك 22 فيفري 2019. فقد أثار هذا الحدث المفصلي تساؤلات جوهرية حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، وحدود الثقة السياسية، ومدى تأثيرها على استقرار المجتمع وأمنه.

ينبع الدافع الذاتي لاختيار هذا الموضوع من الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدراسة قضايا الحوكمة والتحولات السياسية في الجزائر، باعتبارها مجالًا خصبًا للتحليل في حقل علم السياسة. كما يعكس هذا الاختيار رغبة في تعميق الفهم العلمي لظاهرة أزمة الثقة، واستكشاف أبعادها المختلفة، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي مست بنية النظام السياسي وأنماط التفاعل المجتمعي. ويعزز ذلك الوعي بأهمية الربط بين الجانب النظري والتطبيق الواقعي، بما يساهم في إنتاج معرفة علمية ذات صلة بالسياق الوطني.

أما من الناحية الموضوعية، فإن اختيار هذا الموضوع يفرضه الطابع الراهن والحيوي لإشكالية الثقة بين الدولة والمواطن، لما لها من تأثير مباشر على الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي. فقد أفرزت التحولات التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019 واقعًا جديدًا اتسم بتزايد المطالب الشعبية بالإصلاح، مقابل تحديات تواجه مؤسسات الدولة في إعادة بناء الشرعية وتعزيز الثقة. كما أن استمرار مظاهر الاحتقان الاجتماعي وتراجع مستويات الثقة في المؤسسات يجعل من هذا الموضوع ضرورة بحثية لفهم ديناميات التفاعل بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

إضافة إلى ذلك، تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى معالجة إشكالية متعددة الأبعاد تمس جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية في آن واحد، ما يتيح تقديم تحليل شامل ومتكامل يمكن أن يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي وتوجيه صناع القرار نحو تبني سياسات أكثر فعالية في تعزيز الثقة وتحقيق الأمن المجتمعي. وبذلك، فإن اختيار هذا الموضوع لا يندرج فقط ضمن الاهتمام العلمي، بل يعكس أيضًا استجابة لضرورة واقعية تفرضها التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

**4- إشكالية الدراسة:**

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر منذ حراك 22 فيفري 2019، برزت إشكالية العلاقة بين الدولة والمواطن كأحد أهم التحديات التي تواجه مسار الاستقرار وإعادة بناء الشرعية السياسية. فقد كشفت هذه المرحلة عن اختلالات عميقة في منظومة الثقة، تجلّت في تراجع مستويات الرضا عن أداء المؤسسات، وتصاعد المطالب بالإصلاح، وتنامي أشكال التعبير الاحتجاجي خارج الأطر التقليدية. ولم تعد الثقة مجرد

عنصر مكمل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل أصبحت متغيرًا حاسمًا في تفسير ديناميات الاستقرار أو الهشاشة داخل المجتمع.

وتتداخل هذه الأزمة مع سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، حيث تؤثر عوامل مثل البطالة، والتفاوت الاجتماعي، وضعف فعالية السياسات العمومية في تعميق فجوة الثقة بين الدولة والمواطن. كما أن استمرار هذه الوضعية ينعكس بشكل مباشر على الأمن المجتمعي، من خلال إضعاف الامتثال للقوانين، وتراجع التماسك الاجتماعي، وارتفاع منسوب الاحتقان، وهو ما يطرح تحديات حقيقية أمام الدولة في الحفاظ على الاستقرار.

وبناءً على ذلك، تتمحور الإشكالية الجوهرية للدراسة في السؤال التالي:

**كيف تؤثر أزمة الثقة بين الدولة والمواطن على الأمن المجتمعي في الجزائر خلال الفترة (2019–2025)؟**

**5- الأسئلة الفرعية:**

في ضوء الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول تأثير أزمة الثقة بين الدولة والمواطن على الأمن المجتمعي في الجزائر خلال الفترة (2019–2025)، خاصة في سياق التحولات التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019، تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها وتحليلها بشكل منهجي:

- ما المقصود بأزمة الثقة بين الدولة والمواطن؟ وما هي أبعادها النظرية والسياسية؟
- ما هي العوامل البنيوية والظرفية التي أدت إلى تفاقم أزمة الثقة في الجزائر؟
- كيف أثّرت التحولات السياسية والاجتماعية بعد حراك 22 فيفري 2019 على طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن؟
- ما هي أبرز مظاهر وتجليات أزمة الثقة في الواقع الجزائري؟
- كيف تنعكس أزمة الثقة على مؤشرات الأمن المجتمعي، مثل الاستقرار الاجتماعي، والامتثال للقانون، والتماسك المجتمعي؟
- إلى أي مدى أسهمت السياسات والإصلاحات المعتمدة في احتواء أزمة الثقة وإعادة بنائها؟
- ما هي الآليات والاستراتيجيات الممكنة لتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن بما يدعم الأمن المجتمعي؟

- وتُعد هذه الأسئلة مدخلًا تحليليًا لفهم أبعاد الظاهرة، حيث تتيح تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى عناصر قابلة للدراسة والتفسير، بما يخدم تحقيق أهداف البحث والإجابة عن فرضياته.

**6- فرضيات الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن أزمة الثقة بين الدولة والمواطن في الجزائر، التي برزت بوضوح منذ حراك 22 فيفري 2019، تمثل عاملًا حاسمًا في تفسير هشاشة

الأمن المجتمعي، وأن تفاقم هذه الأزمة يؤدي إلى تراجع مستويات الاستقرار الاجتماعي وضعف التماسك داخل المجتمع.

**7- المناهج والمقاربات:**

تعتمد هذه الدراسة على توظيف مجموعة من المناهج العلمية والمقاربات النظرية التي تتكامل فيما بينها لفهم وتحليل أزمة الثقة بين الدولة والمواطن في الجزائر وانعكاساتها على الأمن المجتمعي، خاصة في سياق التحولات التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019. ويأتي هذا التنوع المنهجي استجابة لطبيعة الموضوع المركبة، التي تجمع بين أبعاد سياسية واجتماعية ومؤسساتية.

في هذا الإطار، يُعتمد المنهج التاريخي والتفسيري باعتباره المنهج الأساسي للدراسة، حيث يُستخدم في توصيف ظاهرة أزمة الثقة، ورصد مظاهرها وتجلياتها في الواقع الجزائري، مع تحليل العوامل المؤثرة فيها وتفسير انعكاساتها على الأمن المجتمعي. كما يتيح هذا المنهج الربط بين المعطيات النظرية والتطبيقية، بما يسهم في تقديم قراءة شاملة للظاهرة محل الدراسة.

كما تستند الدراسة إلى المنهج التاريخي لتحليل تطور العلاقة بين الدولة والمواطن في الجزائر، من خلال تتبع السياقات التي سبقت حراك 22 فيفري 2019 وما أعقبها، بما يسمح بفهم الجذور التاريخية لأزمة الثقة وتطورها عبر الزمن.

أما على مستوى المقاربات النظرية، فتعتمد الدراسة على مقاربة الحوكمة الرشيدة، التي تركز على مفاهيم الشفافية والمساءلة والمشاركة، باعتبارها محددات أساسية لبناء الثقة بين الدولة والمواطن. كما تستفيد من المقاربة السوسيولوجية السياسية، التي تفسر أنماط التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، وتبرز دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تشكيل مستويات الثقة. إضافة إلى ذلك، يتم توظيف مقاربة الأمن المجتمعي، التي تنظر إلى الأمن باعتباره نتاجًا للتكامل بين الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.

وعليه، فإن هذا التعدد المنهجي والمقاربات يهدف إلى الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة، وتقديم تحليل علمي متكامل يراعي تعقيد الظاهرة وتعدد أبعادها.

**8- حدود الدراسة:**

تتحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي تضبط مجالها الزماني والمكاني، وذلك على النحو التالي:

فعلى المستوى الزماني، تنحصر الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2025، وهي مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر، تميزت بانطلاق حراك 22 فيفري 2019 وما تبعه من تحولات سياسية واجتماعية عميقة. وتُعد هذه الفترة مناسبة لتحليل تطور أزمة الثقة بين الدولة والمواطن، ورصد انعكاساتها على الأمن المجتمعي في سياق ديناميكي يتسم بالتغير وإعادة التشكل.

أما على المستوى المكاني، فتركّز الدراسة على الحالة الجزائرية باعتبارها مجالًا جغرافيًا وسياسيًا للتحليل، حيث يتم تناول العلاقة بين الدولة والمواطن داخل الإطار الوطني الجزائري، مع مراعاة الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز هذا السياق. ويتيح هذا التحديد المكاني تعميق الفهم العلمي للظاهرة محل الدراسة ضمن بيئة محددة، مع إمكانية الاستفادة من النتائج في دراسات مقارنة مستقبلية ضمن فضاءات إقليمية مشابهة.

وبذلك، تسعى الدراسة من خلال هذا التحديد الزماني والمكاني إلى تقديم تحليل دقيق ومركّز يراعي سياق الظاهرة ويعزز من مصداقية النتائج المتوصل إليها.

تتحدد الحدود الإجرائية لهذه الدراسة بمجموعة من الضوابط المنهجية التي تهدف إلى تنظيم عملية البحث وضمان دقته وموضوعيته، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية وآليات قياسها، فضلًا عن أدوات جمع البيانات وتحليلها، وذلك في سياق دراسة أزمة الثقة بين الدولة والمواطن في الجزائر خلال الفترة التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019.

في هذا الإطار، تركز الدراسة على مجموعة من المفاهيم الإجرائية التي يتم توظيفها بشكل محدد، حيث يُقصد بأزمة الثقة مستوى التراجع في ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، والذي يُقاس من خلال مؤشرات مثل ضعف المشاركة السياسية، وتراجع الامتثال للقوانين، وتزايد التعبير الاحتجاجي. أما الأمن المجتمعي فيُعرّف إجرائيًا باعتباره مستوى الاستقرار والتماسك داخل المجتمع، ويُقاس عبر مؤشرات كدرجة الاستقرار الاجتماعي، ومستوى الاحتقان، ومدى التفاعل الإيجابي بين المواطن ومؤسسات الدولة.

كما تعتمد الدراسة على تحليل المعطيات النوعية المستمدة من مصادر متعددة، تشمل الوثائق الرسمية، والتقارير الوطنية والدولية، والدراسات الأكاديمية، بالإضافة إلى تحليل الخطاب السياسي والإعلامي المرتبط بموضوع الثقة والأمن المجتمعي. ويتم توظيف هذه المعطيات ضمن إطار المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التفسيري، بما يسمح بفهم العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

وتنحصر إجراءات الدراسة كذلك في التركيز على فئة المواطن باعتباره فاعلًا أساسيًا في العلاقة مع الدولة، دون التوسع في دراسة فاعلين آخرين بشكل مستقل، مع الأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسات الرسمية كإطار مرجعي للتحليل. كما تلتزم الدراسة بالحياد العلمي، وتفادي الأحكام القيمية، مع الاعتماد على الربط المنهجي بين المعطيات النظرية والتطبيقية.

وعليه، فإن هذه الحدود الإجرائية تسهم في ضبط مجال الدراسة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها، مع ضمان قدر من الدقة والموضوعية في تحليل الظاهرة محل البحث.

**9- الدراسات السابقة:**

**1- دراسة عائشة دويدي**

عنوان الدراسة: "الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 1، 2020.

تناولت الدراسة أسباب اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر سنة 2019، وركزت على العوامل السياسية والاجتماعية التي دفعت المواطنين إلى الاحتجاج والمطالبة بالإصلاح السياسي. كما حللت أثر الحراك في إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والسلطة.

- تتقاطع مع دراستنا في تناول العلاقة بين المواطن والدولة.
- تتناول الفترة الزمنية التي انطلقت منها أزمة الثقة السياسية سنة 2019.
- ركزت على الحراك الشعبي كحركة احتجاجية.
- بينما تركز دراستنا على أزمة الثقة وانعكاساتها على الأمن المجتمعي خلال الفترة 2019-2024.

**2- دراسة حاجة أمال**

عنوان الدراسة: "أزمة الثقة السياسية في الجزائر: قراءة في الأسباب والحلول"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2022.

بحثت الدراسة في مفهوم الثقة السياسية وأسباب تراجعها في الجزائر، واعتبرت أن ضعف الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية أدى إلى انتشار التشكيك والعزوف عن المشاركة السياسية، مع اقتراح جملة من الحلول لتعزيز الثقة المؤسسية.

- تتناول مباشرة موضوع الثقة السياسية في الجزائر.
- تبحث في أسباب أزمة الثقة بين الدولة والمواطن.
- ركزت على أسباب الأزمة والحلول المقترحة.
- أما دراستنا فتضيف بعداً آخر يتمثل في دراسة انعكاسات الأزمة على الأمن المجتمعي.

**3- دراسة مريم عفرون وخديجة حامق**

عنوان الدراسة: "الثقة السياسية في الجزائر: دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي (2009-2016)"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016.

تناولت الدراسة مفهوم الثقة السياسية ومحدداتها في الجزائر، وحاولت قياس طبيعة العلاقة بين المواطن والنظام السياسي ومدى تأثير الأداء السياسي للمؤسسات في بناء أو تراجع الثقة.

- تدرس الثقة السياسية وعلاقة المواطن بالنظام السياسي.
- تعتمد على تحليل العلاقة بين المؤسسات والمواطنين.
- تغطي فترة 2009-2016.
- لا تتناول انعكاسات الثقة على الأمن المجتمعي.
- لا تشمل مرحلة الحراك الشعبي وما بعدها.

**4- دراسة إحسان بوجبيحة**

عنوان الدراسة: "الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر: دراسة حالة الحراك الشعبي"، مذكرة ماستر، 2023.

ركزت الدراسة على دور المجتمع المدني في تأطير الحراك الشعبي وتحليل أسباب محدودية تأثيره السياسي، مع إبراز طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة خلال مرحلة الحراك.

- تتناول التحولات السياسية والاجتماعية التي أعقبت الحراك.
- تدرس العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.
- تركز على المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية.
- بينما تبحث دراستنا في أزمة الثقة وتأثيرها على الأمن المجتمعي.

**التعقيب:**

يتضح من خلال الدراسات السابقة أن أغلب البحوث ركزت على الثقة السياسية، والحراك الشعبي، والشرعية السياسية، والعلاقة بين المواطن والمؤسسات العامة. غير أن هذه الدراسات لم تتناول بصورة مباشرة انعكاسات أزمة الثقة بين الدولة والمواطن على الأمن المجتمعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024، وهي الفترة التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية مهمة. ومن ثم تتميز الدراسة الحالية بمحاولة الربط بين متغير الثقة السياسية ومتغير الأمن المجتمعي وتحليل آثار تراجع الثقة على الاستقرار والتماسك الاجتماعي في الجزائر.

**10- صعوبات الدراسة:**

تواجه هذه الدراسة، كغيرها من الدراسات التي تتناول قضايا سياسية واجتماعية راهنة، مجموعة من الصعوبات المنهجية والموضوعية التي قد تؤثر على مسار البحث ونتائجه، خاصة في سياق تحليل أزمة الثقة بين الدولة والمواطن في الجزائر خلال الفترة التي أعقبت حراك 22 فيفري 2019.

تتمثل إحدى أبرز الصعوبات في محدودية توفر البيانات الدقيقة والمحدثة المتعلقة بمستويات الثقة السياسية ومؤشرات الأمن المجتمعي، خصوصًا في ظل حساسية هذا النوع من المواضيع، واعتماد الكثير من المعطيات على تقديرات غير مباشرة أو تقارير قد تختلف في منهجياتها. كما يواجه الباحث تحديًا مرتبطًا بصعوبة قياس مفهوم "الثقة" باعتباره مفهومًا مجردًا ومتعدد الأبعاد، يتداخل فيه الذاتي بالموضوعي، ما يستدعي توظيف مؤشرات تقريبية قد لا تعكس الصورة الكاملة.

إضافة إلى ذلك، تبرز صعوبة تتعلق بالطابع الديناميكي والمتغير للظاهرة المدروسة، حيث أن الفترة (2019–2025) عرفت تحولات متسارعة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل من الصعب الإحاطة بجميع أبعادها بشكل نهائي أو

ثابت. كما أن تداخل العوامل المؤثرة في أزمة الثقة، سواء كانت داخلية أو خارجية، يطرح تحديات أمام عزل المتغيرات وتحليل العلاقات السببية بينها بدقة.

ومن بين الصعوبات كذلك، إمكانية تأثر بعض المصادر أو الخطابات بالتحيزات السياسية أو الإيديولوجية، سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو غير الرسمي، الأمر الذي يتطلب من الباحث توخي الحذر واعتماد مقاربة نقدية في تحليل المعطيات، بما يضمن أكبر قدر ممكن من الموضوعية العلمية.

كما يمكن الإشارة إلى صعوبة الربط المنهجي بين البعد النظري والتطبيقي، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تجمع بين مفهومي الثقة السياسية والأمن المجتمعي في الحالة الجزائرية بشكل متكامل، وهو ما يفرض جهدًا إضافيًا في بناء إطار تحليلي يجمع بين هذين المتغيرين.

يُعدّ عامل الزمن من أبرز الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة، حيث إن ضيق الوقت المتاح لم يسمح بالإحاطة الشاملة والمعمّقة بجميع جوانب الموضوع، خاصة في ظل تشعب إشكالية البحث وتعدد أبعادها النظرية والتطبيقية. كما أن طبيعة الموضوع تقتضي الرجوع إلى عدد كبير من المصادر والمراجع المتخصصة، وتحليل كم معتبر من الدراسات السابقة والتقارير ذات الصلة، وهو ما يتطلب وقتًا أطول لضمان قدر أعلى من الدقة والاستقصاء العلمي.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فقد تم السعي إلى تجاوزها من خلال الاعتماد على ما توفر من مصادر علمية موثوقة، والعمل على تحليلها بشكل منهجي يخدم أهداف الدراسة.

## 11- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

إنّ أيّة دراسة علمية تتطلب تحديد وضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، وذلك لتفادي الغموض وتوحيد الدلالات المستخدمة، خاصة في الدراسات ذات الطابع السياسي والأمني. وفي هذا الإطار، سيتم تحديد أهم المفاهيم المركزية كما يلي:

- **مفهوم الدولة**

- **التعريف اللغوي:** الدولة من التداول والتعاقب، وتدل على السلطة أو الكيان السياسي المنظم[1].

- **التعريف الاصطلاحي:** هي تنظيم سياسي وقانوني يمارس السيادة على إقليم وسكان معينين من خلال مؤسسات وسلطات عامة.[2]

- **التعريف الإجرائي:** يقصد بالدولة في هذه الدراسة مختلف المؤسسات والسلطات العمومية الجزائرية التي تتولى إدارة الشأن العام وصنع وتنفيذ السياسات العمومية

- **مفهوم المواطن**

- **التعريف اللغوي:** المواطن هو الفرد المنتمي إلى وطن معين والمقيم فيه[1].

[1] -أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب (بيروت : دار صادر، 2010) ، مادة (د و ل)، ج 11، 251.
[2] - مصطفى أحمد سعيد، مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2015)، 45.

- **التعريف الاصطلاحي:** هو الشخص الذي يتمتع بجنسية الدولة وما يرتبط بها من حقوق وواجبات سياسية وقانونية واجتماعية.[2]

- **التعريف الإجرائي:** يقصد بالمواطن في هذه الدراسة أفراد المجتمع الجزائري الذين يتفاعلون مع مؤسسات الدولة ويتأثرون بقراراتها وسياساتها.

➢ **مفهوم الأمن المجتمعي**

- **التعريف اللغوي:** الأمن هو الطمأنينة وزوال الخوف.[3]

- **التعريف الاصطلاحي:** يشير الأمن المجتمعي إلى حالة الاستقرار والتماسك الاجتماعي التي يتمتع فيها الأفراد والجماعات بالحماية من التهديدات التي تمس النظام الاجتماعي أو السلم الأهلي.[4]

- **التعريف الإجرائي:** يقصد بالأمن المجتمعي في هذه الدراسة مستوى الاستقرار والتماسك والثقة المتبادلة داخل المجتمع الجزائري ومدى تأثرها بأزمة الثقة بين الدولة والمواطن خلال الفترة 2019-2024.

**12- تقسيم الدراسة:**

ولمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بأبعادها المختلفة، اعتمدنا خطة بحث متكاملة مقسمة إلى ثلاثة فصول رئيسية؛ خصصنا الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وجاء مقسماً إلى ثلاثة مباحث؛ تناولنا في المبحث الأول: مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها من خلال رصد أبعادها في العلوم الاجتماعية وربطها بالمواطنة والانتماء، في حين ركّز المبحث الثاني: مدخل عام حول بناء الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع على محددات هذه العلاقة ومتغيراتها ودور الثقافة السياسية فيها، لينتهي هذا الفصل بـ المبحث الثالث: الأمن المجتمعي مدخل مفاهيمي الذي بحثنا فيه تطور هذا المفهوم وعلاقته بالتماسك الاجتماعي وأمن الدولة.

ثم انتقلنا في الفصل الثاني لبحث الإصلاحات السياسية بعد 2019 وأثرها على الثقافة السياسية للمواطن، والذي قاربنا فيه الواقع الجزائري عبر مبحثين؛ عالج المبحث الأول: محددات الثقافة السياسية بين البعد النظري والواقعي في الجزائر الأنماط الثقافية السائدة والبعد الثقافي-السياسي للسلطة، بينما تتبع المبحث الثاني: مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 - 2020 محطات التحول الإيجابي في المنظومة التشريعية والمؤسساتية والرقابية وواقع الحقوق والحريات في الجزائر.

وأخيراً، أفردنا الفصل الثالث لـ تحليل أزمة الثقة السياسية في الجزائر وآفاق معالجتها، وجاء موزعاً على ثلاثة مباحث؛ خصصنا المبحث الأول: تحليل أزمة الثقة السياسية في

---

[1] - محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (صيدا: المكتبة العصرية، 1999)، مادة (و ط ن)، 334.

[2] - علي محمد شايع، المواطنة: الحقوق والواجبات في الدولة الحديثة (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2018)، 22.

[3] - مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005)، مادة (أ م ن)، 1115.

[4] - باري بوزان، الشعوب والدول والخوف: معضلة الأمن الوطني في العلاقات الدولية، ترجمة أحمد محمد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، 145.

الجزائر (2020-2025) لتفكيك أسباب الفجوة والتحديات التي واجهت الدولة، ثم ركّزنا في المبحث الثاني: القراءة الإحصائية السلوكية لأزمة الثقة السياسية (2019-2024) على تحليل السلوك الانتخابي ومؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد، لنصل في الختام إلى المبحث الثالث: المقاربات القانونية والمؤسساتية لترميم الثقة السياسية وآفاقها (2025 وما بعدها) عبر استشراف أدوار المجتمع المدني، والرقمنة، وإصلاح الإدارة المحلية، لتتوج هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.وفي الأخير، تم تخصيص خاتمة عامة للدراسة، تم من خلالها عرض أهم النتائج المتوصل إليها، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تعزيز فعالية السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

# الفصل الأول
# الإطار المفاهيمي للدراسة

## المبحث الأول: مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها

## المبحث الثاني: مدخل عام حول بناء الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع

## المبحث الثالث: الأمن المجتمعي مدخل مفاهيمي

## المبحث الأول: مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها

يُعد مفهوم الثقة من المفاهيم متعددة الأبعاد في العلوم الاجتماعية، إذ يختلف تحديده باختلاف الإطار المرجعي والتخصص العلمي الذي يتناوله. فالثقة ليست مفهوماً ثابتاً أو أحادي الدلالة، بل تتداخل مع مجموعة من المفاهيم القريبة منها، كما تتأثر بالسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تُستعمل فيها. ولهذا السبب، تعددت المقاربات النظرية التي حاولت تفسير مفهوم الثقة وتحديد أبعاده ووظائفه داخل المجتمع.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم تناول مفهوم الثقة في إطار العلوم الاجتماعية من خلال التركيز على المقاربة الاقتصادية والمقاربة النفسية، إلى جانب المقاربة السياسية التي تُعد الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، باعتبار أن الثقة السياسية تمثل أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الأنظمة السياسية وتعزيز شرعيتها. كما سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالثقة السياسية، مثل الشرعية السياسية، والمشاركة السياسية، والرضا السياسي، والمصداقية، والولاء السياسي، لما لها من علاقة مباشرة بطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة ومدى قبول الأفراد للمؤسسات السياسية القائمة.

### أولا: مفهوم الثقة في العلوم الاجتماعية

يختلف تعريف الثقة باختلاف مجالات العلوم الاجتماعية، إذ يتناول كل تخصص هذا المفهوم من زاوية معينة تتوافق مع طبيعة اهتماماته العلمية. ففي علم الاقتصاد تُفهم الثقة من خلال العلاقات التجارية والتعاملات السوقية، بينما يركز علم النفس الاجتماعي على التفاعلات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، في حين ينظر علم السياسة إلى الثقة باعتبارها أساس العلاقة بين المواطن والحكومة ومدى قبول المواطنين للمؤسسات السياسية وشرعيتها.

### 1- مفهوم الثقة من منظور علم الاقتصاد

تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية مفهوم الثقة باعتباره أحد الأسس الجوهرية لتنظيم المعاملات الاقتصادية واستقرار السوق، حيث ترتبط الثقة بمفاهيم الاعتماد والتبادل والتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين. ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبار الثقة "سلعة رمزية" تساهم في تقليل تكاليف المعاملات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار داخل العلاقات التجارية، كما أنها تنطوي على قدر من الحساب والتوقع العقلاني لسلوك الطرف الآخر، ولا تقوم على الجهل أو السذاجة المطلقة، بل على تقديرات معقولة في ظل وجود قدر من عدم اليقين.

كما تُعرف الثقة في المجال الاقتصادي بأنها الاعتماد على شخص أو جماعة أو مؤسسة بناءً على قبول طوعي لحماية مصالح الأطراف المشتركة في العلاقة الاقتصادية، وهو ما يجعلها عنصراً أساسياً في استمرارية التبادلات التجارية ونجاح المؤسسات الاقتصادية. وترتبط الثقة كذلك بجودة الخدمات ورضا المستهلك، إذ تتشكل لدى الأفراد

تصورات إيجابية أو سلبية تبعاً لمدى التزام المؤسسات بوعودها وقدرتها على تلبية توقعات العملاء.

ويرتبط بمفهوم الثقة في الأدبيات الاقتصادية مفهومان أساسيان:[1]

- **الثقة الممنوحة (Placed Trust):**

وهي فعل إرادي يقوم على منح الثقة للآخر بناءً على خبرات سابقة وتفاعلات اجتماعية متراكمة داخل شبكات العلاقات المختلفة. وتختلف هذه الثقة عن "الثقة المعرفية" التي تقوم أساساً على معرفة قدرات الطرف الآخر ودوافعه ومدى كفاءته.

- **الثقة كاستجابة أو رد فعل (Trust as Response):**

وتقوم على مدى التزام الأطراف الأخرى بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، حيث تُبنى الثقة نتيجة الوفاء بالالتزامات والقدرة على خلق روابط اجتماعية مستقرة. كما تسهم هذه الثقة في بناء علاقات تسويقية طويلة المدى، وتؤدي إلى تقليل الشعور بالقلق وتعزيز الإحساس بالأمان والقدرة على التنبؤ بسلوك الطرف الآخر.

كما توسّع مفهوم الثقة في ظل التحولات الرقمية الحديثة ليشمل ما يعرف بـ "اقتصاديات الثقة" داخل بيئة الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، حيث أكدت العديد من الأدبيات أن نجاح المعاملات الإلكترونية يرتبط أساساً بوجود عنصر الثقة بين الأطراف المتعاملة. فالتجارة الإلكترونية تقوم في جوهرها على التعامل عن بُعد، الأمر الذي يجعل الثقة عاملاً محورياً لضمان استمرارية العلاقات التجارية وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم المعرفة المباشرة بين الأطراف.

وفي هذا الإطار، ظهر اتجاه جديد يركز على الانتقال من مجرد الاهتمام بالعلاقة التجارية التقليدية إلى التركيز على بناء الثقة باعتبارها أساساً في تصميم بيئات العمل الإلكترونية والعلاقات التجارية الرقمية. ومن ثم أصبحت مفاهيم الثقة والتعاون من الركائز الأساسية اللازمة لنجاح أي نشاط اقتصادي إلكتروني، سواء تعلق الأمر بعمليات البيع والشراء أو بتبادل البيانات والخدمات عبر المنصات الرقمية. كما برزت الحاجة إلى تطوير نماذج حديثة للتجارة الإلكترونية تراعي عنصر الثقة بوصفه عاملاً حاسماً في جذب المستهلكين وتعزيز استمرارية التعاملات الإلكترونية.

ومن جهة أخرى، ترى بعض الدراسات الاقتصادية أن الثقة تمثل العنصر الأساسي الواجب توافره في مختلف العقود والتعاملات التجارية، نظراً لدورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل النزاعات وضمان احترام الالتزامات المتبادلة بين الأطراف.

**2- مفهوم الثقة من منظور علم النفس**

[1] - علي داوود وفاء، وكمال المنوفي، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات (القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013، ص 22

يرى علماء النفس أن جذور الثقة تتشكل منذ المراحل الأولى من التنشئة الاجتماعية، خاصة خلال مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يكتسب الفرد أنماط السلوك والثقة من خلال تفاعله مع الأسرة والمحيط الاجتماعي. فالثقة من هذا المنظور ليست مجرد موقف ظرفي، بل هي نزعة نفسية وسلوك اجتماعي يتطور تدريجياً مع مرور الزمن تبعاً لطبيعة الخبرات التي يمر بها الفرد.

وقد أشارت بعض الأدبيات النفسية إلى أن الثقة تمثل مجموعة من السلوكيات المكتسبة التي يتعلمها الطفل داخل البيئة الاجتماعية، ويتم غرسها من خلال عمليات التنشئة والتفاعل المستمر مع الوالدين والمؤسسات الاجتماعية المختلفة. وبالتالي، فإن بناء الثقة يرتبط بدرجة الإحساس بالأمان والاستقرار والدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد خلال مراحل نموه الأولى، وهو ما ينعكس لاحقاً على طبيعة علاقاته الاجتماعية ومدى قدرته على التعامل الإيجابي مع الآخرين والمؤسسات[1].

**3- مفهوم الثقة من منظور علم الاجتماع**

تناول علماء الاجتماع مفهوم الثقة باعتباره أحد الأسس الجوهرية لبناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ على تماسك المجتمع، حيث تُعد الثقة من أهم العناصر المكوّنة لرأس المال الاجتماعي الذي تعتمد عليه المجتمعات في تعزيز التعاون والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يرى علماء الاجتماع أن الأفراد يحددون سلوكهم تجاه الآخرين بناءً على مستوى الثقة التي يضعونها فيهم ومدى إدراكهم لجدارتهم بالثقة.

كما تُفهم الثقة في علم الاجتماع باعتبارها معرفة أو اعتقاداً أكثر من كونها مجرد فعل، إذ ترتبط بصورة الشخص وسمعته الاجتماعية ومدى التزامه بالقيم والمعايير الجماعية. ولذلك ظهر مفهوم "الجدارة بالثقة" الذي يعبر عن السمعة الاجتماعية الإيجابية التي يكتسبها الفرد داخل الجماعة، وهو ما يجعل الثقة مورداً اجتماعياً مهماً يسهم في تسهيل التفاعلات الاجتماعية وتقوية الروابط بين الأفراد.

وفي السياق ذاته، يشير Anirudh Krishna إلى أن الثقة والتعاون يمثلان النواة الأساسية لرأس المال الاجتماعي، وأن الثقة تعد مؤشراً رئيسياً على قوة هذا الرأس المال داخل المجتمع، إذ كلما ارتفع مستوى الثقة بين الأفراد زادت قدرة المجتمع على تحقيق التعاون والاستقرار الاجتماعي.

كما تُعرف الثقة في العلوم الاجتماعية بأنها سلوك معياري وأخلاقي ينظم مضمون العلاقات والتفاعلات بين الأفراد، بحيث يمنح أحد الأطراف للطرف الآخر قدراً من الحرية والاستقلالية اعتماداً على الثقة المتبادلة بينهما. ومن ثم، فإن الثقة تعكس تغليب المصلحة

[1] - ينظر: علي داوود وفاء، وكمال المنوفي، المرجع السابق، ص 23

الجماعية على المصالح الفردية الضيقة، الأمر الذي يسهم في تعزيز روح التضامن الاجتماعي وتقوية الانتماء الجماعي[1].

**4- مفهوم الثقة من منظور العلوم السياسية**

ينظر دارسو العلوم السياسية إلى الثقة باعتبارها سمة مجتمعية تتجاوز البعد الفردي، إذ ترتبط بطبيعة الثقافة السياسية السائدة ومدى فعالية المؤسسات الاجتماعية والسياسية في تعزيز قيم الثقة داخل المجتمع. فالثقة السياسية لا تتعلق فقط بالمواقف الفردية، وإنما تعكس مستوى العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي ومؤسساته المختلفة.

وفي هذا الإطار، يرى Robert D. Putnam أن الأفراد الذين يتمتعون بدرجة مرتفعة من الثقة يكونون أكثر تفاؤلاً تجاه المستقبل، وأكثر استعداداً للمشاركة في الأنشطة التطوعية والجمعيات المدنية، كما يبدون اهتماماً أكبر بالشأن العام وبالمشاركة السياسية، خاصة من خلال التصويت والانخراط في القضايا المجتمعية. كذلك يتميز هؤلاء بدرجة أعلى من التسامح مع الأقليات الاجتماعية والسياسية، وبقدر أكبر من تقبل الاختلاف في أنماط الحياة والتوجهات الفكرية، وهو ما يجعل الثقة عاملاً أساسياً في دعم الديمقراطية وتعزيز رأس المال الاجتماعي.

كما تشير بعض الأدبيات السياسية إلى أن الثقة السياسية تتمثل في اعتقاد المواطنين بأن الحكومة أو النظام السياسي سيتصرف بطريقة تتوافق مع توقعاتهم ومصالحهم العامة. فكلما ارتفع مستوى الثقة في المؤسسات السياسية، زاد استعداد المواطنين لاحترام القوانين، والامتثال للسياسات العامة، والتفاعل الإيجابي مع المبادرات الحكومية.

وتُعرف الثقة السياسية أيضاً بأنها التوجه العام للمواطنين نحو الحكومة ومؤسساتها، وهو توجه يتشكل بناءً على تقييم الأفراد لأداء النظام السياسي ومدى استجابته لتطلعات المجتمع. وبالتالي، فإن الثقة السياسية تُعد مؤشراً مهماً على مستوى الشرعية السياسية والاستقرار داخل النظام السياسي، لأنها تعكس درجة قبول المواطنين للسلطة ومؤسسات الحكم[2].

**المخطط رقم (01) يمثل ومستويات الثقة.**

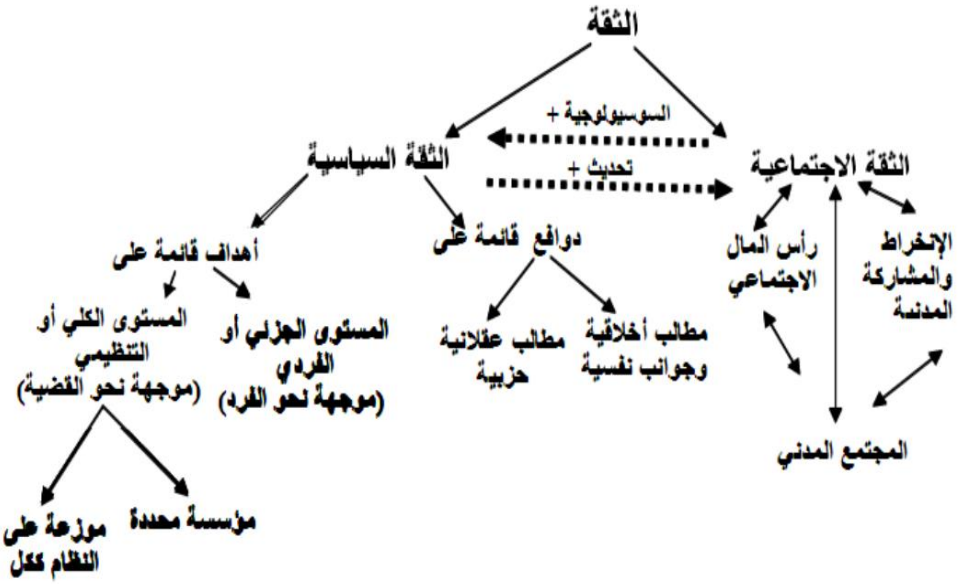

**المصدر: علي داوود وفاء، وكمال المنوفي، المرجع السابق، ص 18**

**ثانيا: المواطنة والانتماء السياسي**

**1- مفهوم المواطنة:**

يرجع أصل كلمة المواطنة إلى الكلمة اللاتينية القديمة Polis التي تعني المدينة[1]. ويعود مدلولها إلى الحضارة اليونانية القديمة، وتستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الإنجليزية ***Citizenship*** وهي كلمة مشتقة من كلمة ***City*** والتي تعني المدينة[2]. وما يقابلها في اللغة الفرنسية من كلمة ***Citoyenneté*** المشتقة من كلمة ***Cité*** والتي تعني المدينة[3].

أما في اللغة العربية فيذهب معجم الألفاظ اللغوية المعاصرة إلى أن لفظة المواطنة مشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطّن) كما هو شائع، إذ أن واطن تعني وافق، فنقول واطنت فلانا أي بمعنى وافقت مراده، وهو ما سار عليه الكثير من أهل اللغة في بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر، وذلك من خلال ربط الموافقة بالمسايرة والمعايشة، فنجد لفظ واطن فلان فلانا، بمعنى عاش معه في وطن واحد.[4]

تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة: " بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات "[5]. المواطنة هي نتاج لتطور العلاقة بين الفرد والدولة، فهي تقوم على الحرية الملزمة للخضوع لحماية القانون.

بينما يذهب الدكتور علي خليفة الكواري إلى أن " المواطنة هي بالأساس علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها، والقوانين التي تنظم العلاقة بينها من حيث الحقوق والواجبات "[6]. ويتضح لنا من خلال هذا التعريف مجموعة القواعد القانونية التي توضح العلاقة بين المواطن والدولة، هي أحد أهم متطلبـات المواطنـــة بمفهومها الحضاري.

والمواطنة هي بالأساس علاقة مقدسة تحمل في طياتها قيما روحية وأخلاقية وقانونية سامية، تنطلق من تحقيق المساواة بين الأفراد، وحصولهم على حقوقهم كاملة غير منقوصة، وما يقابل ذلك من التزامهم بأداء واجباتهم، وفق ما ينص عليه القانون وما تقتضيه المصلحة العامة، وتنتهي هذه العلاقة مع بناء إحساس متين بالانتماء وشعور قوي بالولاء للدولة وحدها دون غيرها من الكيانات التحتية والدونية.

---

[1] بان غانم أحمد الصائغ،" التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة "، مجلة دراسات إقليمية. مركز الدراسات الإقليمية، العدد: 5، ص 04.

[2] *Oxford basic englich dictionary, united kingdom: oxford university press, 2012, p 68.*

[3] *Larousse dictionnaire de français, manchecourt: l 'imprimerie maury eurolivres, 2004, p 73.*

[4] محمد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة. ط2، بيروت: مكتبة بيروت، 1989، ص 725.

[5] بشير نافع، وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 30.

[6] منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 72.

**2- النظام السياسي وأسس تفعيل قيم المواطنة**

يُعدّ مفهوم المواطنة من المفاهيم متعددة الأبعاد، إذ يتداخل فيه البعد الاجتماعي والسياسي والإنساني، ويستند إلى مجموعة من الثوابت والمبادئ التي تُجسّد في مجملها قيمة الانتماء والاعتزاز بالوطن، وعلى رأسها الحقوق الدستورية والقانونية التي تنظّم مختلف مجالات الحياة العامة. وقد ارتبط تطور هذا المفهوم بتطور الدولة نفسها، وباختلاف المنظومات القيمية والاجتماعية والسياسية عبر التاريخ، حيث يتغير مضمون الحقوق والواجبات تبعاً لطبيعة النظام السياسي السائد وآليات تسيير الشأن العام، إضافة إلى تطور فكرة العقد الاجتماعي التي تنظّم العلاقة بين المواطن والدولة.

وفي هذا السياق، تتداخل جملة من العوامل المؤثرة في تشكيل قيم المواطنة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي، بما يساهم في بناء منظومة قيمية متماسكة تعزز الانتماء للمجتمع والاعتزاز بهويته وتاريخه. كما يفرض التحول العالمي المتسارع، خاصة في ظل الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات، إعادة النظر في آليات تنمية المواطنة، من أجل إعداد مواطن قادر على التكيف مع التغيرات المعاصرة دون فقدان جذوره الوطنية.

وعليه، فإن دراسة الاتجاهات الحديثة في تنمية قيم المواطنة أصبحت ضرورة ملحة، لما لها من دور في توجيه أولويات المجتمع نحو تربية مواطن معاصر، يجمع بين الوعي بالحقوق والواجبات والقدرة على التفاعل الإيجابي مع محيطه، بما يضمن بناء مواطنة سليمة ومجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً.

نتيجةً للتطورات التي شهدتها مختلف دول العالم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تطوّر مفهوم المواطنة بشكل ملحوظ، خاصة في المجتمعات الحديثة. فأصبحت الديمقراطية ومشاركة الأفراد في تسيير الشأن العام، إلى جانب ترسيخ مبادئ المساواة والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، من أهم الأسس التي تقوم عليها المواطنة المعاصرة والدولة الحديثة.[1]

ورغم اختلاف التفسيرات التي أُعطيت لقيم المواطنة باختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية، وما ارتبط بها من إشكالات فلسفية جوهرية، فقد برزت محاولات متعددة تهدف إلى ترسيخ هذه القيم عبر التربية والتعليم، من خلال إعداد الفرد ليكون مواطناً فاعلاً ومشاركاً في الحياة العامة.[2]

تطوّر مفهوم قيم المواطنة ليُصبح يُنظر إليه باعتباره علاقةً تربط الفرد بالدولة في إطار قانوني ينظم هذه العلاقة، بما يتضمنه من حقوق وواجبات متبادلة. وعليه، فإن ممارسة

[1] - علي ليلة المجتمع المدني العربي- قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2007، ص. 20.
[2] - ايفان كارين تشكيل المستقبليات ترجمة خميس، دمشق المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر، 2000 ، ص. 8

المواطنة بشكل فعّال تستلزم ضمان حدٍّ أدنى من الحقوق الأساسية التي تمكّن الفرد من أداء دوره داخل المجتمع.[1]

وبذلك يتضح أن المواطنة تسعى إلى ترسيخ انتماء الفرد لوطنه وتعزيز ولائه له، من خلال تفاعله الإيجابي مع أفراد مجتمعه، وبالاعتماد على قدرته على المشاركة الفعلية في الشأن العام. كما تُسهم في تنمية شعور الإنصاف لديه ورفع مستوى الروح الوطنية، بما يدفعه إلى أداء واجباته الوطنية، سواء في الدفاع عن الوطن باعتباره التزاماً وطنياً، أو في الالتزام بدفع الضرائب المستحقة عليه باعتبارها جزءاً من المسؤولية المواطِنة.[2]

في القرن الحادي والعشرين، شهدت قيم المواطنة تطورًا واضحًا اتجه نحو البعد العالمي، حيث أصبحت تُحدَّد بمجموعة من الخصائص الأساسية، من بينها: الاعتراف بالتعدد الثقافي، واحترام حقوق الآخرين وحرياتهم، والإقرار بتنوع الأديان، إضافة إلى فهم التوجهات والأيديولوجيات السياسية المختلفة. كما تشمل هذه القيم الإلمام باقتصاديات العالم، والاهتمام بالشؤون الدولية، والمشاركة في تعزيز ثقافة السلام، إلى جانب تبني أساليب سلمية في إدارة الصراعات والحد من العنف.

ويمكن فهم هذه المواصفات باعتبارها كفاءات عملية تعمل مؤسسات المجتمع على تنميتها وتفعيلها، خاصة مؤسسات النظام السياسي، بهدف تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقوية الروابط بين الأفراد على مختلف المستويات: الشخصية والمحلية والوطنية والدولية. ويقوم ذلك على تنمية قدرات التفكير النقدي وتنظيم الاختلافات الثقافية، بما يسمح بمواجهة التحديات والمشكلات في إطار رؤية تقوم على الانتماء إلى مجتمع إنساني عالمي مشترك.

**3- النظام السياسي وأسس تفعيل قيم الانتماء**

تُعدّ قيمة الانتماء من الحاجات الأساسية لدى الإنسان، إذ تُسهم في دعم بناء مجتمع متماسك ومتكامل وقادر على النهوض. فغياب هذا الشعور يجعل الفرد أقل قدرة على الدفاع عن وطنه أو الإسهام بإخلاص في تنميته وبنائه.

كما أن الإحساس بالانتماء يساعد على الحدّ من مظاهر التوتر والفرقة داخل المجتمع، ويُساهم في تقليص الفوارق والطبقية الاجتماعية، ويعزز ترسيخ مبادئ العدالة بين أفراده. وبذلك، يتحقق قدر أكبر من التماسك الاجتماعي، الذي يُعدّ شرطًا أساسيًا لتمكين أي مجتمع من مواجهة تحدياته الداخلية والخارجية بكفاءة واستقرار،[3] كما أكدت العديد من الدراسات أن ضعف انتشار قيمة الانتماء بين أفراد المجتمع يُعدّ من العوامل المؤثرة سلبًا على تماسكه واستقراره، إذ يؤدي إلى تراجع الروابط الاجتماعية وارتفاع مظاهر الاغتراب وفقدان

---

[1] - علي خليفة الكواري: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية - مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص 39

[2] - زيدان ليث: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، الحوار المتمدن، العدد 1932 31-05-2007، من موقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98163

[3] - هندي عبد المعين سعد الدين: مفهوم الانتماء لدى المعلمين المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج، مصر، جامعة جنوب الوادي، العدد10، الجزء الأول، 1995، ص159

الشعور بالمسؤولية الجماعية[1] ينعكس ضعف قيمة الانتماء في المجتمع على شكل مجموعة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتجلى ذلك بوضوح في سلوك الأفراد وتصرفاتهم داخل البيئة الاجتماعية. كما يُعدّ تعزيز الانتماء من المصادر الأساسية لتحقيق راحة الفرد وأمنه واستقراره ونجاحه.

في المقابل، يؤدي غياب هذه القيمة إلى شعور الفرد بالتوتر والضيق، وضعف العزيمة، وتراجع الدافعية نحو العمل البنّاء، إضافة إلى ضعف روح البذل والتضحية، مما ينعكس سلبًا على أدائه داخل المجتمع وعلى مستوى تماسكه العام.[2]

يشعر الإنسان بحاجة دائمة إلى الانتماء إلى جماعة ما، يضمن من خلالها الإحساس بالقبول الاجتماعي والاعتراف به كعضو فاعل داخلها. ويمنحه هذا الانتماء شعورًا بالراحة النفسية والطمأنينة والأمان، كما يدفعه إلى تبنّي مجموعة من القيم التي توفر له المعرفة وتساعده على فهم وتفسير ما يجري حوله من أحداث وظواهر.

لذلك، غالبًا ما يميل الفرد إلى الانضمام إلى جماعة أو حزب يشكّل له إطارًا مرجعيًا يعتمد عليه في توجيه سلوكه، ويُسهم في بناء هويته الاجتماعية التي يعتز بها ويفتخر بالانتماء إليها.

لا يتحقق شعور الفرد بالانتماء إلى مجتمعه ووطنه إلا من خلال مشاركته الفعلية في تحقيق أهدافه، عبر مبدأي الأخذ والعطاء، اللذين يمنحانه الإحساس بكونه عنصرًا فاعلًا ووجودًا مؤثرًا داخل المجتمع. فالاكتفاء بدور المتلقي فقط قد يؤدي إلى شعور بالضيق والتعاسة، وقد يصل الأمر إلى فقدان الثقة بالنفس وبالآخرين، والشعور بأنه عبء على وطنه ومجتمعه.

في المقابل، فإن المواطن المخلص يتوحد مع وطنه ونظامه الاجتماعي والسياسي، بما يتيح له الإسهام في تطويره والنهوض به، والمشاركة في توفير مختلف الخدمات لأفراد المجتمع في شتى المجالات، بما يعزز استقراره وتقدمه.[3]

قد يعتقد البعض أن القيم، بوصفها معتقدات يكتسبها الفرد، تتشكل تلقائيًا من خلال البيئة الاجتماعية المحيطة، بحيث يتقبلها الفرد دون وعي أو اختيار أو أي قدر من المقاومة. غير أن الواقع يبين أن عملية اكتساب القيم لا تتم بشكل آلي أو تلقائي، بل تتضمن قدرًا من الانتقاء والتفاعل الواعي من طرف الفرد.

ويؤدي هذا إلى اختلاف عملية اكتساب القيم من شخص لآخر، تبعًا لمجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى تباين أساليب التنشئة

---

[1] - نفس المرجع ص. 218

[2] - إبراهيم مطاوع وشفيق ويصا: دراسات تربوية في بناء الديموقراطية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ص. 101

[3] - عبد المنعم الدردير وبدوى حسين بعض الجوانب النفسية لدى الشباب الجامعي المنتمي وغير المنتمي - دراسة مقارنة، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 8 عدد 18 ، القاهرة المكتبة الأنجلو مصرية، 1998، ص 52

والتفاعل الاجتماعي التي يتعرض لها الأفراد، وهو ما يفسر تنوع السلوكات والقناعات داخل المجتمع الواحد.[1]

وينطبق ذلك أيضًا على تأثير مؤسسات النظام السياسي في تنمية القيم أو إعاقة نموّها داخل المجتمع. فقد نجد، في البيئة المحلية نفسها، أفرادًا يتفاعلون مع نفس مؤسسات النظام السياسي، غير أن هذا التفاعل قد يُنتج آثارًا مختلفة من شخص لآخر.

إذ يمكن أن يؤدي هذا التفاعل لدى بعض الأفراد إلى تأثير إيجابي تُبنى من خلاله قيم اجتماعية تعزز استقرار النظام الاجتماعي، مثل تنمية قيمة الانتماء، خاصة عندما يشعر الفرد بمشاركته في السياسات التنموية واستفادته من الخدمات الأساسية، مما يعمّق ارتباطه بالمجتمع ويزيد من دافعيته للقيام بواجباته.

في المقابل، قد يؤدي التفاعل نفسه لدى فئة أخرى إلى نتائج سلبية، بسبب ما قد يواجهونه من صعوبات أو عراقيل في علاقتهم مع مؤسسات النظام السياسي، وهو ما قد يضعف لديهم قيمة الانتماء أو يعيق اكتسابها بشكل فعّال.

[1] - سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، مطبعة النيل .2002، ص ص 308-309

## المبحث الثاني: مدخل عام حول بناء الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع

### أولا: مفهوم الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع

يُعدّ مفهوم الثقة السياسية من المفاهيم المركزية في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وقد أولاه المفكر الجزائري مالك بن نبي أهمية خاصة في مقاربته للظاهرة السياسية في الجزائر، من خلال ربطه بين فعالية العمل السياسي ومستوى وعي الفرد بالقواعد المنظمة للعلاقة بينه وبين الدولة. إذ يرى أن غياب هذا الوعي يؤدي إلى اختلال معادلة التعاون بين الطرفين، بما ينعكس سلباً على الأداء السياسي العام.[1]

وفي هذا السياق، يؤكد بن نبي أن فقدان الثقة بين الفرد والدولة يُنتج فجوة اجتماعية وسياسية عميقة تؤدي إلى ضعف فعالية النظام السياسي، بحيث تصبح المؤسسات عاجزة عن تعبئة الطاقات الاجتماعية وتوجيهها نحو أهداف مشتركة. ومن ثم فإن التعاون بين الدولة والفرد في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يُعدّ شرطاً أساسياً لنجاعة السياسة العامة واستقرارها.[2]

وتُعتبر عملية بناء الثقة أو استعادتها من العمليات المعقدة التي تتطلب وقتاً وإرادة سياسية حقيقية، إضافة إلى تخطيط استراتيجي وموارد بشرية ومادية كافية. وتبدأ هذه العملية أساساً من إدراك خطورة غياب الثقة، لأن تجاهلها يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، تؤكد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن بناء الثقة يقوم على محورين أساسيين: الكفاءة والقيم؛ حيث ترتبط الكفاءة بقدرة الحكومة على تقديم خدمات فعالة تستجيب لحاجات المواطنين، بينما ترتبط القيم بالنزاهة والشفافية وتوجيه السلطة نحو المصلحة العامة.[3]

كما تُعد الثقة السياسية عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار السياسي، إلى جانب الدستور الديمقراطي، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، واحترام الحقوق والحريات، ونزاهة الانتخابات، ومكافحة الفساد. فكلما ارتفع مستوى هذه المؤشرات، تعززت الثقة السياسية وترسخت شرعية النظام.[4]

وتتحول الثقة السياسية بدورها إلى جزء من الثقافة السياسية، باعتبارها مجموعة من المعارف والقيم والاتجاهات التي تحدد علاقة الفرد بالنظام السياسي. وتشمل هذه الثقافة ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد المعرفي المتعلق بإدراك بنية النظام السياسي، والبعد العاطفي المرتبط بالمشاعر تجاهه، والبعد التقييمي والسلوكي الذي يعكس مواقف الأفراد وسلوكهم السياسي.[5]

---

[1] - مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، دون طبعة، دون تاريخ . ص 45.

[2] - سهيلة هادي، "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، مجلة دراسات وأبحاث، مج10، ع3، 2018، ص 134–135.

[3] - حياة قزادري، "الثقافة السياسية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، ع1، 2017، ص 45.

[4] - محمد بومخلوف، "الشباب وأزمة الثقة"، مجلة أفكار وآفاق، مج3، ع4، 2013، ص 79.

[5] - أمال حاجة، "أزمة الثقة السياسية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج9، ع2، 2022، ص 70–76.

كما ترتبط الثقافة السياسية بمفهوم التنمية السياسية، باعتبارها عملية انتقال نحو أنماط أكثر تطوراً في التنظيم السياسي والممارسة الديمقراطية. وفي الحالة الجزائرية، ارتبط هذا المسار بإصلاحات ما بعد 1988، وخاصة دستور 1989 الذي أسس لمرحلة التعددية السياسية.[1]

غير أن المسار التاريخي للجزائر أفرز أزمة ثقة سياسية متراكمة عبر مراحل مختلفة. ويمكن إرجاع هذه الأزمة إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

- **العامل التاريخي :**المرتبط بآثار الاستعمار وما خلفه من رواسب نفسية وثقافية قائمة على الشك والخوف .
- **العامل الأمني :**المرتبط بأحداث العشرية السوداء في التسعينيات، والتي أدت إلى انهيار الثقة بين المواطن والدولة .
- **العامل البيروقراطي والفساد :**المتمثل في انتشار الرشوة والمحسوبية وضعف الشفافية داخل الإدارة العمومية.[2]

كما ساهمت عوامل إضافية في تعميق هذه الأزمة، مثل ضعف أداء الأحزاب السياسية، وغياب الديمقراطية الداخلية داخلها، وتراجع مصداقيتها، إضافة إلى ضعف التواصل السياسي بين الفاعلين السياسيين والمواطنين، وتراجع دور الإعلام في بناء الثقة، مما أدى إلى تفاقم حالة الإحباط الاجتماعي وارتفاع مظاهر مثل الهجرة غير النظامية والعنف وتعاطي المخدرات.[3]

إن الثقة أو انعدام الثقة من منظور العلوم السياسية لهما عواقب مهمة على تفعيل الديمقراطية، إذ يمكن أن يؤدي تراجع مستوى الثقة إلى انتشار اللامبالاة السياسية، وضعف إقبال الناخبين، وانخفاض نسب المشاركة السياسية، وهو ما ينعكس سلباً على الشرعية المتصوّرة للمؤسسات السياسية المنتخبة. كما أن هذا التراجع قد يُضعف أسس المواطنة عبر تقويض ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية التي صُممت أساساً لتنظيم المجتمع ووضع معاييره. وفي السياق ذاته، قد تتعرض المؤسسات الاجتماعية لتعطّل وظيفي، مما يحدّ من قدرتها على خدمة المصلحة العامة بشكل فعال. في المقابل، فإن المواطنين الذين يمنحون الثقة للمؤسسات السياسية يسهمون في إضفاء الشرعية عليها، وهي شرعية ضرورية تمكّن هذه المؤسسات من ممارسة سلطتها ونفوذها في إطار يخدم الصالح العام.[4]

**ثانيا: متغيرات بناء الثقة بين الدولة والمجتمع**

[1] - علي داوود وفاء، وكمال المنوفي، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة (القاهرة: دار الوفاء، 2014).

[2] - *Antonio Gramsci, Prison Notebooks (London: Lawrence & Wishart, 1971.*

[3] - محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية (عمان: دار الشروق، 1999)، ص 220.

[4] - *Lianjiang Li, Op. cit., pp. 228–258.*

يرى أنطونيو غرامشي أن الدولة ليست منفصلة عن المجتمع، بل هي الإطار الذي تتشكل داخله العلاقات الاجتماعية والسياسية، حيث لا يمكن تصور تطور المجتمع دون دولة فاعلة، ولا دولة مستقرة دون مجتمع مندمج.[1]

وفي السياق نفسه، تُعدّ الجزائر من بين الدول التي يصعب إخضاع تجربتها لنموذج موحد في بناء الدولة، بالنظر إلى خصوصية مسارها التاريخي والسياسي، غير أنّه يمكن تسجيل مجموعة من الخصائص المشتركة التي ميّزت هذه التجربة، من أبرزها:

- غياب دولة المؤسسات قبل الاستعمار، حيث كانت الشرعية قائمة على البنية القبلية أو القومية .
- سيطرة النخب العسكرية بعد الاستقلال، وما نتج عنها من أنظمة مركزية قائمة على القوة بدل التوافق .
- ضعف الاهتمام بالفرد كمكوّن سياسي فاعل داخل النظام .
- إشكالية استيراد النماذج السياسية الغربية دون مراعاة الخصوصيات المحلية.

وقد أدت هذه العوامل إلى تحوّل الدولة في بعض السياقات إلى أداة للسلطة بدل أن تكون إطاراً لتنظيمها، مما أثر على فعالية المؤسسات. ومن أجل بناء دولة ومجتمع متماسكين، لا بد من توفر عناصر أساسية، أبرزها:

- مجتمع مندمج ومتوازن
- مؤسسات قادرة على حماية النظام الاجتماعي داخلياً وخارجياً
- احتكار مشروع ومؤطر لاستخدام القوة

غير أن هذه العناصر لا يمكن أن تحقق فعاليتها دون دعم عمليات التنشئة الاجتماعية، وخاصة التنشئة السياسية، التي تهدف إلى دمج الفرد داخل النسق السياسي وتعزيز انتمائه للنظام العام.

**ثالثا: الثقافة السياسية ودورها في بناء الثقة بين المواطن والدولة**

يُعدّ مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الأساسية في تحليل طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، حيث يُمثل الإطار القيمي والمعرفي الذي يحدد اتجاهات الأفراد ومواقفهم من النظام السياسي ومؤسساته. كما يُساهم بشكل مباشر في تفسير مستويات الثقة أو انعدامها داخل المجتمع السياسي.

وفي هذا السياق، تُعد الثقافة السياسية وسيطاً مهماً في تشكيل نظرة المواطن إلى الدولة، إذ أن طبيعة المعارف والقيم التي يكتسبها الفرد تؤثر في درجة ثقته بالمؤسسات السياسية، وفي استعداده للتعاون أو المشاركة أو حتى المعارضة.

[1] –عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي (المنصورة: دار الأصدقاء، 2003)، ص 111.

يرى روبرت دال أن الثقافة السياسية ترتبط بأنماط الفعل السياسي وكيفية تفسير التعارضات داخل النظام السياسي، بما يعكس مواقف الأفراد تجاه المؤسسات القائمة.[1] وهذا يدل على أن الثقة السياسية لا تنفصل عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

كما يذهب بارود (Baraud) إلى أن الثقافة السياسية تتشكل من مجموعة من المعارف والمعتقدات التي تسمح للفرد بفهم علاقته بالسلطة وتحديد موقعه داخل النسق السياسي، وهو ما ينعكس على مستوى ثقته في الدولة ومؤسساتها.[2]

ومن زاوية أخرى، تُعرّف الثقافة السياسية بأنها مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات التي تميز مجتمعاً معيناً، وتحدد طبيعة علاقة الأفراد بالسلطة، سواء من خلال الدعم أو المعارضة أو المشاركة أو الانسحاب السياسي. كما تُساهم في تشكيل وعي الفرد السياسي من خلال إدراك الحقوق والواجبات والمعايير التي تحكم الحياة السياسية.[3]

أما لوسيان باي(Lucian Pye) ، فيرى أن الثقافة السياسية تُفهم من خلال مجموعة من المؤشرات مثل كيفية ربط الوسائل بالأهداف السياسية، والمعايير المعتمدة في تقييم الأداء السياسي، إضافة إلى القيم الأخلاقية التي تحكم السلوك السياسي داخل المجتمع.

وفي المقابل، قدّم غابرييل ألموند تعريفاً دقيقاً للثقافة السياسية باعتبارها مجموعة من المعارف والمشاعر والتقييمات التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومؤسساته.[4] وتنقسم هذه الثقافة إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد المعرفي :**ويعبر عن معرفة الفرد بالنظام السياسي ومؤسساته .
- **البعد العاطفي :**ويعكس مشاعر الثقة أو عدم الثقة تجاه السلطة .
- **البعد التقييمي :**ويتعلق بالأحكام والقيم التي يصدرها الفرد تجاه الأداء السياسي.[5]

ومن هذا المنظور، فإن مستوى الثقة بين المواطن والدولة يتأثر مباشرة بطبيعة هذه الأبعاد، خاصة عندما تكون المعارف السياسية ضعيفة أو المشاعر السائدة سلبية أو التقييم العام لأداء الدولة غير مرضٍ.

كما يرى محمد سويدي أن الثقافة السياسية تمثل توزيع اتجاهات المواطنين نحو النظام السياسي ومؤسساته، بما في ذلك الحكومة والأحزاب والبرلمان، إضافة إلى تصور الفرد لدوره كفاعل سياسي داخل المجتمع، وهو ما يجعلها مؤشراً أساسياً لفهم مستوى الثقة السياسية داخل الدولة.[6]

---

[1] - هشام محمود الأقداحي: علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص 315.

[2] - مولود زايد الطيب: علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2007، ص 182.

[3] - بومدين قائمة: مجلة أكاديمية دولية محكمة تهتم بالدراسات السياسية، دار كورتور للإنتاج والتوزيع، العدد الأول، جانفي 2013، تلمسان، الجزائر، ص 20.

[4] - *Gabriel Almond و ،Sidney Verba ،The Civic Culture (Princeton: Princeton University Press, 1963). P62.*

[5] - *Ibid .*

[6] - المؤسسة العربية للنشر العلمي والتدريب، **المجلة السعودية**، متاح على www.ashorpp.net/sa :، تاريخ الاطلاع: 21/04/202 على الساعة 23:30.

## المبحث الثالث: الأمن المجتمعي مدخل مفاهيمي

### أولا: مفهوم الأمن المجتمعي

يُعدّ الامن المجتمعي أحد أهم مجالات الأمن في صورته الواسعة، إلى جانب القضايا المرتبطة بالموارد والبيئة والتحولات الديموغرافية، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم "الأمن المجتمعي" (Societal Security) كأحد القطاعات الأساسية ضمن مقاربة الأمن الموسّع. ويُنظر إلى هذا المفهوم باعتباره أحد المكونات الرئيسية في التصور الذي قدّمه باري بوزان، حيث يرتبط بفكرة الحفاظ على استمرارية الأنماط الثقافية والاجتماعية التقليدية مثل اللغة والدين والثقافة والهوية والعادات والتقاليد.

وفي هذا السياق، يبرز تأثير التطور التكنولوجي في مجالي النقل والاتصال، والذي ساهم في تجاوز العديد من القضايا لحدودها المحلية، لتتحول من مسائل داخلية خاصة بالدولة إلى قضايا ذات بعد عابر للحدود. ومن هنا، كما يُعدّ بقاء الدولة مرتبطًا بالحفاظ على أمنها الوطني، فإن بقاء المجتمعات واستمرارها يرتبط بدورها بقدرتها على صون هويتها واستمرارية مقوماتها الثقافية، باعتبار أن الهوية تمثل الوعاء الرمزي الذي يحفظ ذاكرة المجتمع وضميره الجمعي.

وتتحدد هوية المجتمعات من خلال الهوية الجماعية التي ينتمي إليها الأفراد، إذ يشكل الانتماء الجماعي أساس بناء المعنى الاجتماعي داخل أي كيان بشري. ومن ثمّ، فإن أي تهديد يمس عناصر الهوية الثقافية أو الاجتماعية قد ينعكس مباشرة على مستوى الأمن المجتمعي واستقراره.

كما تُعد قضايا الاندماج الاجتماعي وحماية الهوية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي، خاصة في ظل تأثيرات العولمة التي أدت إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والثقافية على نطاق واسع. وقد ساهم ذلك في بروز تحديات جديدة تمس البنية الاجتماعية للدول، مثل قضايا الهجرة، وارتفاع معدلات التهديدات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى الإشكالات المتعلقة بالهوية الثقافية.

وبناءً عليه، يمكن القول إن الأمن المجتمعي لم يعد مفهومًا محليًا محدودًا، بل أصبح مرتبطًا ببيئة دولية متغيرة تتسم بانفتاح واسع وتداخل كبير بين المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، الأمر الذي يجعل من دراسة عناصره وتحدياته ضرورة لفهم طبيعة المخاطر الأمنية المعاصرة[1].

تسعى المقاربة الجوهرية لمفهوم الأمن المجتمعي إلى إحداث تحول في بنية التفاعل داخل المجتمع، بحيث ينتقل الأفراد من الانغلاق داخل انتماءات جزئية ومطالب محدودة إلى الانخراط في فضاء اجتماعي أوسع يقوم على الوظائف والتبادل والتعبير عن الذات، في

[1]. *Paul Roe, Ethnic Violence and Societal Security Dilemma, Routledge, Taylor & Francis Group, USA & Canada, 2005, p. 42.*

إطار منظومة من القيم والقواعد التي تضمن المساواة والعدالة بين مختلف الفاعلين، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية.[1]

وفي هذا السياق، يعرّف بوزان الأمن المجتمعي بأنه قدرة الجماعة على الحفاظ على استمرارية أنماطها الأساسية المتعلقة باللغة والثقافة والهوية والعادات، مع قبول قدر من التطور الذي لا يمس جوهر هذه المكونات. ويُبرز هذا التصور أهمية البعد الهوياتي باعتباره عنصرًا مركزيًا في تحليل الأمن المجتمعي، حيث يمكن أن تتعرض المجموعات الاجتماعية لتهديدات تمس تماسكها أو تؤدي إلى اختلال التوازن بين مكوناتها.[2]

كما يُعرّف أيضًا بأنه قدرة المجتمع على الاستمرار في الحفاظ على بنيته الأساسية في ظل التغيرات والتهديدات المحتملة أو الفعلية، مع ضمان تطور معقول للأطر التقليدية مثل اللغة والدين والثقافة والأعراف والهوية الوطنية. وبناءً على ذلك، يهتم هذا المفهوم أساسًا بالحالات التي تتعرض فيها المجتمعات لتهديد يمس هويتها واستمرارية مكوناتها الرمزية والثقافية.[3]

ويُظهر هذا التصور مدى ارتباط عنصر الهوية بقياس مستوى الأمن المجتمعي داخل أي مجتمع، إذ تُعد الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والعلاقات الداخلية من العوامل التي تسهم في تعزيز تماسك البنية الاجتماعية ودعم استقرار الدولة. ويزداد هذا الارتباط أهمية في ظل التحولات الأمنية المعاصرة التي تشهدها المجتمعات، والتي تجعل من قضايا الهوية محورًا أساسيًا في تحليل التهديدات المجتمعية.[4]

**ثانيا: تطور مفهوم الأمن نحو البعد المجتمعي**

شهدت الدراسات الأمنية خلال العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مقاربتها لمفهوم الأمن، حيث لم يعد مقتصرًا على البعد العسكري أو حماية الدولة فقط، بل اتجهت الأبحاث الحديثة إلى توسيع مفهومه ليشمل أبعادًا مجتمعية وإنسانية. وفي هذا السياق، برز مفهوم الأمن المجتمعي بشكل واضح مع التحولات الفكرية التي رافقت نهاية الحرب الباردة، خاصة في إطار ما قدمته مدرسة كوبنهاغن سنة 1985، التي أعادت صياغة مفهوم الأمن من خلال المقارنة بين أمن الدولة وأمن المجتمع، مما أدى إلى نقل مركز الاهتمام من الدولة كمحور وحيد للأمن إلى المجتمع باعتباره فاعلًا أساسيًا في إنتاج الاستقرار أو تهديده.

وقد ترتب عن هذا التحول إعادة النظر في مختلف البنى الاجتماعية والسياسية داخل الدولة، حيث أصبح يُنظر إلى الأمن بوصفه نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المجتمعية، وليس فقط نتاجًا للسياسات الأمنية التقليدية. وبذلك، غدت فكرة الاستقرار المجتمعي عنصرًا أساسيًا

---

[1] - عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2015، ص 78.

[2] - بوبكر بوخرية، الدولة والمجتمع، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 276.

[3] *Salim Chena, "L'école de Copenhague en Relations Internationales et la notion de sécurité société : une théorie à la manière d'Huntington", disponible sur: http://www.reseau-terra.eu/article750.html (date de consultation à préciser). -*

[4] - خليف إبراهيم عودة التميمي، "الأمن والمجتمع: دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية"، ورقة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي: إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان، جامعة ديالى، العراق، 24-25 أفريل 2013، ص 638.

في تقييم قدرة الدولة على الحفاظ على أمنها الداخلي، باعتبار أن أي اختلال في تماسك المجتمع قد ينعكس مباشرة على مستوى الأمن العام[1].

وفي هذا الإطار، يُفهم الأمن المجتمعي على أنه الحالة التي يشعر فيها الأفراد والجماعات داخل مجتمع معين بدرجة من الطمأنينة والاستقرار تجاه السلطة القائمة أو تجاه المجموعات الأخرى التي تشاركهم نفس المجال الجغرافي. وفي المقابل، فإن غياب هذا الإحساس يولّد حالة من التوتر وعدم اليقين، وهو ما أشار إليه الباحث باري بوزان Barry Buzanمن خلال مفهوم "المعضلة المجتمعية"، التي تعكس تصاعد الشعور باللا أمن داخل البنية الاجتماعية، وما يترتب عنه من تهديد مباشر لتماسك المجتمع واستقراره.

**ثالثًا: انعكاسات التوظيف السياسي للبنى الاجتماعية على الأمن المجتمعي**

لا يختلف الباحثون في أن الدول العربية، ومنها الجزائر، قد تشكلت بنيتها السياسية والاجتماعية في سياق تاريخي معقد، حيث ورثت بعد مرحلة الاستعمار إرثًا اجتماعيًا وبنيويًا قديمًا، وتأثرت في الوقت نفسه بالتحولات العميقة التي فرضتها المرحلة الكولونيالية. وقد أدى هذا التداخل بين الموروث التقليدي ومظاهر التحديث إلى بروز نموذج دولة ذي طابع "هجين"، يجمع بين عناصر تقليدية وأخرى حديثة، وهو ما انعكس لاحقًا على طبيعة الدولة الوطنية وعلاقتها بالمجتمع، وأثر بشكل غير مباشر على مستوى الاستقرار والتماسك المجتمعي.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الفواعل الاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى توسيع نطاق تأثيرها داخل المجال السياسي، خاصة فيما يتعلق بعملية صنع القرار وتوزيع الامتيازات. غير أن هذا التداخل بين البنى الاجتماعية والوظيفة السياسية قد يؤدي في بعض الحالات إلى إعادة توظيف هذه البنى لخدمة أهداف سياسية ضيقة، بما ينعكس على توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويؤثر على مستوى الثقة والاستقرار داخل الفضاء المجتمعي.[2]

إن احتضان بعض القوى أو الفواعل الاجتماعية يرتبط بالدور الرمزي والعميق الذي يمكن أن تضطلع به داخل المجتمع، حيث قد تمثل هذه الجماعات أو الشخصيات مرجعًا مؤثرًا في توجيه وتمثيل فئات اجتماعية ذات خصوصيات ثقافية أو اجتماعية معينة. ويجعل هذا الدور من مسألة الاهتمام بهذه الفئات وتمكينها تتجاوز البعد الوطني الضيق، لتصبح مرتبطة بوظيفة الدولة في تحقيق التوازن الاجتماعي وضمان الإدماج.

وفي هذا الإطار، يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة وهذه البنى الاجتماعية من خلال ثلاث محددات أساسية، تتمثل في: مدى انفتاح النظام السياسي على وجود هذه البنى ودرجة السماح لها بممارسة أدوارها داخل المجال العام، ثم طبيعة هذه البنى نفسها من حيث

---

[1] - تاكايوكي مامورا، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاع، موقع *سياسة*، متاح على الرابط: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045، تاريخ الاطلاع22/04/2026 :، الساعة 01:25.

[2] - أحمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2014، ص 674.

قدرتها على التنظيم والتأثير وفرض حضورها داخل الفضاء السياسي، وأخيرًا مستوى التوافق أو التباين بين أهداف وقيم واحتياجات هذه البنى من جهة، وبين أهداف وقيم النظام السياسي واحتياجاته من جهة أخرى.[1]

وتزداد عملية صنع القرار في العديد من السياقات الاجتماعية والسياسية تعقيدًا، إذ لا يمكن حصرها في فاعل واحد مهيمن، بل تتداخل فيها مجموعة من المؤسسات والسلطات التي تتولى صياغة وتنفيذ السياسات العامة. كما أن إشراك الفواعل المجتمعية في هذه العملية من شأنه أن يعزز إدماج مختلف المصالح داخل القرار العام، بما يجعل مخرجاته أكثر تعبيرًا عن الواقع الاجتماعي، ويسهم في تعزيز الأمن المجتمعي عبر توسيع قاعدة المشاركة وترسيخ البعد الديمقراطي داخل المجتمع.[2]

وفي السياق الجزائري، يمكن الإشارة إلى أن مسألة التمثيل السياسي لبعض الفئات ذات الخصوصية الجهوية أو الثقافية تعكس في جوانب معينة توجهًا نحو إشراك مختلف مكونات المجتمع في هياكل الدولة، حيث تولى بعض أبناء هذه المناطق مناصب عليا في مؤسسات الدولة، وهو ما يُستدل به أحيانًا على وجود درجات من الإدماج السياسي، رغم استمرار النقاش حول مدى شمولية وعدالة هذا التمثيل.

**رابعا: التماسك الاجتماعي كمدخل لتحقيق أمن الدولة**

يرتبط تحقيق التماسك الاجتماعي بوجود مؤسسات وبنى تنظيمية فعالة داخل الدولة، قادرة على تأطير الأفراد والجماعات وإعادة تنظيم علاقاتهم بما يضمن تحويل الولاءات والانتماءات التقليدية إلى انتماءات مؤسساتية حديثة. ويهدف هذا المسار إلى تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال إشراك مختلف الفاعلين في صناعة القرار وصياغة السياسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، بما يسمح للدولة بإدارة الأزمات والتوترات الاجتماعية بشكل أكثر فعالية.[3]

كما يقوم هذا التوجه على ترسيخ ثقافة التنوع والاعتراف بالاختلاف داخل المجتمع بدل إقصائه أو تجاهله، إذ إن محاولات فرض التجانس القسري أو إلغاء الخصوصيات الثقافية واللغوية قد تؤدي إلى تهديد التماسك الاجتماعي. ومن هنا، تُعد مفاهيم المواطنة والمشاركة السياسية وضمان الحقوق والحريات من أهم المداخل لتعزيز احترام الخصوصيات الفردية والجماعية.[4]

[1] - علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 53.
[2] - عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[3] - سناء منغير، مرجع سبق ذكره، ص 149.
[4] -أحمد بعليكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 145.

وفي هذا الإطار، لا يعني الأمن المجتمعي إضعاف أجهزة الدولة أو تقليص دورها، بل يسعى إلى بناء نموذج "الدولة المدنية" الذي يعكس درجة عالية من التماسك الاجتماعي. فإحساس المواطن بالانتماء والتمثيل داخل مؤسسات الدولة، مع ضمان حماية خصوصياته الدينية أو الإثنية أو الجغرافية، يشكل أساسًا لتعزيز الأمن المجتمعي.[1]

وبناءً عليه، فإن أمن الدولة لا ينفصل عن أمن المجتمع، بل يعد نتيجة طبيعية لمستوى الاستقرار والتماسك الداخلي. كما أن قوة الدولة في الخارج وفاعليتها في العلاقات الدولية ترتبط بمدى استقرارها الداخلي، إذ إن الدول المتماسكة اجتماعيًا تكون أكثر جاذبية للاستثمار والتعاون وأكثر قدرة على الاندماج في النظام الدولي، في حين أن ضعف التماسك الاجتماعي قد يؤدي إلى هشاشة سياسية واقتصادية تعيق أداء الدولة.

يتبين من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن قيم المواطنة، وعلى رأسها قيمة الانتماء، تُعد من الركائز الأساسية لبناء المجتمع واستقراره، لما لها من دور في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية العلاقة بين الفرد ووطنه. كما أن المواطنة لم تعد مفهوماً ثابتاً، بل تطورت لتأخذ أبعاداً حقوقية وقانونية وإنسانية ترتكز على المشاركة الفعلية، واحترام الحقوق والواجبات، وترسيخ مبادئ المساواة والتعددية.

وقد أوضح التحليل أن الانتماء حاجة إنسانية أساسية تُسهم في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للفرد، وأن ضعف هذه القيمة يؤدي إلى مجموعة من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بينما يسهم تعميقها في تعزيز الأمن والاستقرار والدافعية نحو العمل والبناء. كما بيّن الفصل أن اكتساب القيم لا يتم بشكل تلقائي، بل يتأثر بجملة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى أساليب التنشئة والتفاعل الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تلعب مؤسسات النظام السياسي دوراً محورياً في تشكيل هذه القيم لدى الأفراد، حيث يمكن أن تسهم في تنميتها وتعزيزها من خلال المشاركة الفعالة والاستجابة لاحتياجات المواطنين، كما قد تؤدي في حالات أخرى إلى إضعافها إذا تعثّر هذا التفاعل أو اختلّ. وبذلك، يتضح أن بناء المواطنة الفاعلة مرهون بتكامل العلاقة بين الفرد ومؤسسات المجتمع والدولة.

[1] -عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 65.

# الفصل الثاني

## الإصلاحات السياسية بعد 2019 وأثرها على الثقافة السياسية للمواطن

### المبحث الأول: محددات الثقافة السياسية بين البعد النظري والواقعي في الجزائر

### المبحث الثاني: مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر (1989 - 2020)

شكلت محطة عام 2019 نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي المعاصر للجزائر؛ إذ أفرز الحراك الشعبي السلمي واقعاً سوسيولوجياً وجيوسياسياً جديداً وضع الدولة أمام حتمية المراجعة الشاملة لآليات الاشتغال المؤسساتي. ولم يكن التعديل الدستوري لعام 2020، وما تلاه من حزم تشريعية، مجرد استجابة تقنية لظروف ضاغطة، بل كان بمثابة حجر الأساس لاستراتيجية متكاملة قادتها الدولة لإعادة هندسة النظام السياسي، وتحديث البنية القانونية، وفتح المجال العام أمام طاقات وقيم سياسية جديدة تتوافق مع تطلعات الشارع.

إن القيمة الحقيقية لهذه الإصلاحات لا تقاس فقط بجودة النصوص الدستورية المكتوبة، بل بمدى قدرتها على إحداث تغيير حقيقي في "الثقافة السياسية للمواطن الجزائري" وتحويلها من ثقافة الانكفاء السلبي والعزوف، إلى ثقافة المشاركة والمواطنة الفعالة. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل ليفكك العلاقة التفاعلية بين الترسانة القانونية المستحدثة بعد عام 2019 وبين التحولات السلوكية والإدراكية التي طرأت على الفرد والمجتمع حتى عام 2026.

## المبحث الأول: محددات الثقافة السياسية بين البعد النظري والواقعي في الجزائر

يُعتبر مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الأساسية في تحليل العلاقة بين الفرد والنظام السياسي، إذ يعكس منظومة القيم والاتجاهات التي تحدد سلوك المواطن وموقفه من السلطة والمؤسسات. ويناقش هذا المبحث أبعاد الثقافة السياسية في الجزائر من خلال تناولها نظريًا ومؤسساتيًا وقانونيًا، مع التركيز على دور السلطة الحاكمة وخصائص الفرد، إضافة إلى انعكاسات التعديل الدستوري لسنة 2020 على الإطار القانوني للمشاركة السياسية.

### المطلب الأول: المدخل النظري لمفهوم الثقافة السياسية:

لا يُعدّ الاهتمام بالتنشئة من الموضوعات المستحدثة في الفكر الإنساني، بل تمتد جذوره إلى الفلسفات القديمة والحديثة. فقد تناول أفلاطون وأرسطو قضايا التربية وإعداد المواطن، كما اهتم عدد من مفكري العلوم الاجتماعية والسياسية، من أمثال شارل دي مونتسكيو وألكسيس دو توكفيل وجان جاك روسو، بمسائل القيم والعادات والتقاليد ودورها في بناء شخصية الفرد وتوجيه سلوكه داخل المجتمع. وتندرج هذه الموضوعات ضمن ما أصبح يُعرف في الدراسات المعاصرة بمفهوم التنشئة الاجتماعية. غير أن استعمال مصطلح التنشئة الاجتماعية (Socialization) بمعناه العلمي المتداول حاليًا لم يظهر إلا في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين، حيث استخدمه كل من أوجبرن ونيماكوف سنة 1940 في كتابهما حول علم الاجتماع، ثم انتشر المصطلح تدريجيًا في مؤلفات ودراسات علماء النفس والاجتماع والعلوم السياسية حتى أصبح من المفاهيم الأساسية في تفسير السلوك الاجتماعي والسياسي للأفراد.[1]

ومع الانتقال من مفهوم التعليم إلى مفهوم التنشئة، بدأ علماء السياسة ينظرون إلى الثقافة السياسية باعتبارها مفهومًا محوريًا في دراسة الظواهر السياسية، خاصة مع بروز المدرسة السلوكية والاتجاه التنموي. فقد اعتُبرت الثقافة السياسية أحد المتغيرات الأساسية المفسرة لمراحل تطور النظم السياسية وانتقالها من الأنماط التقليدية إلى الأنماط الحديثة. وفي هذا السياق، سعى عدد من الباحثين، من بينهم سيدني فيربا وغابرييل ألموند وروي ماكريديس، إلى بلورة مفهوم الثقافة السياسية بالاستفادة من نتائج علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وقد مثّل هذا التوجه نقلة نوعية في دراسة الظاهرة السياسية، إذ انتقل التحليل من التركيز على الجوانب المعيارية إلى الاهتمام بالسلوك السياسي الفعلي للأفراد والجماعات، بما ينسجم مع التحولات الاجتماعية والفكرية التي شهدتها المجتمعات الحديثة.

وقد مثّلت هذه النقلة، في جوهرها، انتقالًا من المنظور المعياري الذي يركز على ما ينبغي أن يكون عليه السلوك السياسي، إلى منظور الملاحظ المستقل الذي يهتم بدراسة السلوك السياسي كما هو موجود في الواقع وتحليله وفق أسس علمية موضوعية.[2]

---

[1] - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: جامعة السابع من أبريل الزاوية، 2007، ص 156.

[2] - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 95.

وتشير الثقافة السياسية إلى ذلك النسق من القيم والاتجاهات والمشاعر والمعارف والمهارات السياسية التي يتقاسمها أفراد المجتمع، والتي تؤثر بصورة مباشرة في مواقفهم وسلوكهم تجاه مختلف القضايا والمؤسسات السياسية. وكما تؤثر اتجاهات الأفراد وقيمهم في أنماط سلوكهم اليومية، فإن الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع تنعكس على تصرفات المواطنين والقادة السياسيين تجاه مختلف جوانب النظام السياسي.

ويذهب موريس دوفرجيه إلى أن الثقافة السياسية تمثل الجانب السياسي للثقافة العامة في المجتمع، باعتبارها نسقًا متكاملًا ومنظمًا من القيم والتصورات والمعارف المرتبطة بالحياة السياسية، بما يجعلها عنصرًا أساسيًا لفهم الظواهر السياسية وتفسيرها.

أما بارود (P. Baroud) فيرى أن الثقافة السياسية تتكون من مجموعة من المعارف والمعتقدات التي تمنح الأفراد القدرة على فهم تجاربهم اليومية في علاقتهم بالسلطة السياسية، كما تساعدهم على تحديد مواقعهم داخل المجال السياسي. وتساهم هذه المعارف والمعتقدات، سواء أكانت واعية أم غير واعية، في توجيه سلوك الفرد بصفته مواطنًا أو ناخبًا أو مكلفًا بأداء واجباته تجاه الدولة.[1]

ومن جانبه، يعرّف غابرييل ألموند الثقافة السياسية بأنها مجموع التوجهات والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي ومؤسساته المختلفة، وتجاه الأدوار التي يؤدونها داخله، الأمر الذي يجعلها إطارًا مرجعيًا يحدد طبيعة العلاقة بين المواطن والنظام السياسي.[2]

كما يميز كل من سيدني فيربا وغابرييل ألموند بين الثقافة السياسية والثقافة المدنية، حيث يشيران إلى أن الثقافة المدنية تمثل نمطًا خاصًا من الثقافة السياسية يقوم على التوفيق بين المشاركة السياسية الفعالة والالتزام بقيم الاستقرار السياسي، بما يسمح بتحقيق التوازن بين حقوق المواطنين وواجباتهم من جهة، ومتطلبات استمرارية النظام السياسي وفعاليته من جهة أخرى.

ويشير كل من سيدني فيربا وغابرييل ألموند إلى أن الثقافة المدنية تمثل نمطًا من الثقافة السياسية يجمع بين العناصر التقليدية والعناصر الحديثة، ويقوم على الإقناع وإمكانية الاتفاق والاختلاف في إطار من الشرعية السياسية، بما يتيح فرص التغيير والتطور داخل المجتمع السياسي. وقد حددا ثلاثة أنماط رئيسة للثقافة السياسية تتمثل فيما يأتي:[3]

**أولًا: الثقافة السياسية المحلية:**

---

[1] - علي بن طاهر، الثقافة السياسية ومجال الديمقراطية التعددية في الجزائر: 1989-1992، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000، ص 16.

[2] - المرجع نفسه، ص 17.

[3] - غابريال ألموند وآخرون، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، السياسة المقارنة: إطار نظري، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 1996، ص 103.

تسود هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية والبسيطة التي تتميز بضعف التخصص الوظيفي، حيث يؤدي الفرد عدة أدوار في الوقت نفسه دون وجود فصل واضح بين الوظائف السياسية والاجتماعية والدينية. ففي المجتمعات القبلية، على سبيل المثال، قد يجمع شيخ القبيلة بين وظائف سياسية واجتماعية ودينية متعددة، الأمر الذي يجعل إدراك الأفراد لمختلف جوانب النظام السياسي إدراكًا محدودًا وغير واضح، سواء تعلق الأمر بعمليات صنع القرار أو بمخرجات النظام أو بدور الفرد داخله.

**ثانيا: الثقافة السياسية ذات الطابع التشاركي:**

تعد الثقافة السياسية المشاركة أكثر الأنماط تطورًا، حيث يكون الفرد على وعي بمختلف جوانب النظام السياسي، سواء ما تعلق بالمدخلات أو المخرجات أو بدوره الشخصي في العملية السياسية. كما يرتبط هذا الإدراك بوجود مشاعر واتجاهات واضحة تجاه النظام السياسي ومؤسساته، إضافة إلى قدرة الأفراد على تقييم أداء النظام وإصدار الأحكام بشأن سياساته وقراراته، وهو ما يعزز من مستوى المشاركة السياسية والاندماج في الحياة العامة.[1]

وفي إطار تحديد أبعاد الثقافة السياسية، وضع كل من سيدني فيربا وغابرييل ألموند مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1- تتكون الثقافة السياسية من مجموعة التوجهات والاتجاهات الذاتية التي يحملها أفراد المجتمع تجاه العملية السياسية، سواء على مستوى المجتمع ككل أو داخل الفئات والجماعات الفرعية المكونة له.

2- لا تقتصر الثقافة السياسية على الجانب المعرفي فحسب، بل تشمل أيضًا الأبعاد الوجدانية والتقييمية، إذ تتضمن المعارف والمعلومات والمعتقدات المتعلقة بالواقع السياسي، إلى جانب المشاعر والانفعالات والاتجاهات التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي ومؤسساته وسياساته.

3- يتحدد محتوى الثقافة السياسية من خلال عملية التنشئة السياسية التي تبدأ منذ مراحل الطفولة الأولى، وتتواصل عبر مؤسسات التنشئة المختلفة، وعلى رأسها الأسرة والمؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، فضلًا عن الخبرات والتجارب التي يكتسبها الفرد من خلال مشاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية.

4- تؤثر الثقافة السياسية في البيئة السياسية والحكومية وفي طبيعة أدائها، غير أن هذا التأثير ليس مطلقًا أو أحادي الاتجاه، إذ تقوم العلاقة بين الثقافة السياسية والبيئة السياسية على التأثير المتبادل، بحيث تؤثر كل منهما في الأخرى بصورة مستمرة.

[1] - فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة (منظور كلي في البنية والتحليل)، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص ص 202-203.

وتُعد هذه المرتكزات مدخلًا نظريًا مهمًا لفهم خصوصية الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمعات، وتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الأفراد والنظام السياسي، فضلًا عن تفسير أنماط السلوك والمشاركة السياسية المختلفة.[1]

**المطلب الثاني: البعد الثقافي–السياسي للسلطة الحاكمة في الجزائر**

يُعد مفهوم السلطة السياسية من المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية، وقد عرّفها موريس دوفرجيه بأنها السلطة التي يمارسها الحكام داخل المجتمع من خلال المؤسسات والهيئات التي يتولون إدارتها. فالسلطة السياسية قد تُفهم من زاوية مادية باعتبارها مجموع الصلاحيات والاختصاصات التي يمتلكها الحكام، كما يمكن النظر إليها من زاوية إجرائية باعتبارها الوسائل والآليات التي يتم من خلالها ممارسة الحكم وإدارة شؤون المجتمع.

ويضيف موريس دوفرجيه أن مفهوم السلطة السياسية يمكن أن يُفهم من عدة زوايا؛ فقد يدل على الصلاحيات والاختصاصات التي يتمتع بها الحكام، وهو ما يعبر عن البعد المادي للسلطة، كما قد يشير إلى الإجراءات والوسائل التي يمارس من خلالها الحكام تلك الاختصاصات، وهو ما يمثل البعد الشكلي أو الإجرائي للسلطة، وقد يُقصد به أحيانًا الأشخاص الذين يتولون ممارسة الحكم أنفسهم.

ومن جهة أخرى، يؤكد جاك ماريتان (Jacques Maritain) ضرورة التمييز بين مفهومي القوة والسلطة؛ فالقوة تعبر عن القدرة على إلزام الآخرين بالطاعة، في حين أن السلطة السياسية تقوم على الحق المشروع في توجيه الأفراد وإصدار الأوامر إليهم، وما يترتب على ذلك من التزام بالطاعة. وفي هذا الإطار تُعد السلطة الرشيدة إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية، التي عرّفها أبراهام لنكولن بأنها نظام يقوم على الاعتراف بتعدد النخب داخل المجتمع وإقرار حقها في الوصول إلى السلطة وممارستها في إطار الشرعية السياسية.[2]

وفي السياق ذاته، يرى الدكتور محمد عبد المعز نصر أن الديمقراطية لا تقتصر على كونها شكلًا من أشكال الحكم، بل تتجاوز ذلك لتكون أساسًا لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. فوجود دولة ديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود حكومة ديمقراطية، إذ قد تتعايش الدولة الديمقراطية مع أنماط مختلفة من الحكومات، سواء كانت ديمقراطية أو أوتوقراطية أو ملكية. كما أن السلطة العليا قد تُمنح في بعض الظروف الاستثنائية لصلاحيات واسعة تتركز في يد السلطة التنفيذية. ومن هذا المنطلق يذهب هيرنشو إلى أن جوهر الديمقراطية يكمن في احتفاظ المجتمع بحق السيادة والرقابة النهائية على الشؤون

[1] - بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقتراحات، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011، ص ص 164-216.

[2] -مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 79.

العامة، بحيث تصبح الديمقراطية وسيلة لاختيار الحكام والإشراف على أعمالهم ومحاسبتهم وعزلهم عند الضرورة.[1]

وعليه، فإن الديمقراطية تقوم على علاقة تكاملية بين السلطة الحاكمة والمحكومين، ترتكز على قيم المشاركة السياسية والثقافة الديمقراطية واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة. غير أن المتتبع لواقع هذه العلاقة في الوطن العربي عمومًا، وفي الجزائر على وجه الخصوص، يلاحظ أن هذه العلاقة اتسمت في كثير من المراحل بغياب التكامل المنشود بين السلطة والمجتمع، الأمر الذي انعكس على مستوى المشاركة السياسية وعلى طبيعة التفاعل بين الحاكم والمحكوم.

ويترتب على ذلك أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا تُبنى دائمًا على منظومة ثقافية مشتركة، بل قد يستند كل طرف إلى منظومة قيمية وثقافية مختلفة، بل ومتباينة في بعض الأحيان، الأمر الذي ينعكس على طبيعة السلوك السياسي وأنماط التفاعل المتبادل بينهما داخل المجال العام.[2]

وانطلاقًا من هذا التصور، يمكن القول إن السلطة الحاكمة تستند في كثير من الأحيان إلى نمط من الثقافة الأبوية الرعوية، حيث تميل إلى ممارسة السلطة من أعلى واتخاذ القرارات السياسية بمعزل عن مؤسسات المشاركة والتمثيل السياسي.[3]. ويرجع ذلك، وفق هذا الطرح، إلى تأثير بعض البنى التقليدية في العقل السياسي العربي، والتي تقوم على مفاهيم القرابة الأبوية والسلطة الأبوية، حيث يُنظر إلى الحاكم باعتباره الأب الراعي والقائد، بينما يُنظر إلى أفراد المجتمع باعتبارهم أبناءً مطالبين بالطاعة والولاء. وفي المقابل، ينتظر الحاكم من رعاياه قدرًا كبيرًا من الامتثال والولاء، وهو ما قد يفرز أنماطًا من السلوك السياسي القائم على المجاملة المفرطة أو المدح غير الموضوعي، وهي ممارسات يمكن أن تؤثر في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع على مستويات مختلفة، بدءًا من الأسرة والقبيلة وصولًا إلى الدولة.[4]

وإلى جانب هذه الخصوصية الثقافية المرتبطة بطبيعة السلطة الحاكمة في الجزائر، تبرز عوامل أخرى ذات أبعاد نفسية وثقافية تسهم في تشكيل السلوك السياسي للأفراد والجماعات. فالثقافة الذهنية والنفسية للفرد تؤدي دورًا مهمًا في بناء شخصيته وتحديد مواقفه واتجاهاته تجاه مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية.

---

[1] - مجذوب عبد المؤمن، "الثقافة الديمقراطية في المجتمع المدني للمنطقة العربية من خلال خصائص ومؤشرات"، مداخل قُدمت في الملتقى الدولي حول: الثقافة الديمقراطية والعملية السياسية في المنطقة العربية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 13-15 ديسمبر 2011.

[2] - خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002، ص 131.

[3] - جبرائيل ألموند وجي بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 894.

[4] - سعد غالب ياسين، "نقد العقل السياسي العربي: تقديس المدنس"، مجلة إضافات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني، ربيع 2008، ص 208.

## المبحث الثاني: مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 - 2020

من أهم العوامل التي ساهمت في الانتقال الديمقراطي في الجزائر نجد عوامل على المستوى الداخلي وعوامل على المستوى الخارجي وبالحديث عن الانتقال الديمقراطي هو عملية الخروج من النظام الديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تمثيلي وهو الخطة التي من خلالها يخرج المجتمع من نظام تسلطي ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي، كما أن عملية الانتقال الديمقراطي هي مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي التي تنقسم إلى ثلاث مراحل المرحلة الأولى هي الانتقال التي تتم فيها القطيعة بين النظام والمعارضة من خلال أربع أنماط للانتقال أولها التحول ويكون بمبادرة من النظام أو من فوق، الاحلال يكون بمبادرة من المعارضة، التحول الاحلالي هي مبادرة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة، أما التدخل الخارجي يكون بناء على ضغوط خارجية، أما المرحلة الثانية تتمثل في مرحلة التحول القائمة على إصلاحات مؤسساتية، سياسية، إقتصادية، إجتماعية..، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة الترسيخ يتم من خلالها معرفة نجاح المسار الديمقراطي من فشله من خلال ثلاث شروط هي التداول السلمي على السلطة، دوران النخبة، دورية الانتخابات،[1]وعليه ففي الجزائر كانت عملية الانتقال انطلاقا من عدة عوامل:

### المطلب الأول: مراحل الإصلاح السياسي في الجزائر

إن فهم الخلفية التاريخية للمسار الدستوري والسياسي في الجزائر يعد ركيزة أساسية لاستيعاب طبيعة التغيرات الراهنة؛ فالانتقال نحو التعددية لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تفاعل مستمر بين الأزمات الداخلية والمطالب الشعبية المتنامية عبر محطات مفصلية.

#### المرحلة الأولى: الاصلاح السياسي 1989

**1_ عوامل داخلية: العامل السياسي نجد أولا الصراع على مراكز القوى داخل النظام:** من خلال المرحلة السابقة نستنتج أن هذا الصراع قديم وظهر جليا بعد وفاة " الهواري بومدين" بشكل صريح وواضح فكان يُطلب ترشح شخص لخلافة " بومدين" فظهرت شخصيتين" بن صديق بن يحي، بوتفليقة" لكن حسم النزاع لصالح شخصية ثالثة " شاذلي بن جديد"، وبعدها عرفت الجزائر صدمة إقتصادية في 1981 بسبب إنخفاض أسعار البترول، وفي 1986 أزمة نفطية أكبر وهنا ظهر تياران إصلاحي ومحافظ، حيث أخذ الجناح الاصلاحي عدة مبادرات لتوجه إلى الاقتصاد السوقوكان الجناح المحافظ يخفي توجهه المصلحي من أجل البقاء على نفس الوضع وكان يسيطر على الحزب ومؤسساته وكان المنتميين له مستفدين من امتيازات فكسبوا ثورة وهلكوا الاستثمار والتنمية لكن النظام السياسي لايسمح بذلك وهنا حدث صراع فجاء مشروع استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية وباشر الجناح الاصلاحي بمجموعة من الاصلاحات حيث كان الصراع بين جناح الشاذلي وجناح الشريف

[1]جمال درويش، التنمية السياسية في دول الجنوب: دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص، 151.

بن سعدي ووصل الصراع إلى أوجه في عشية 05 أكتوبر 1988، ثانيا نمو المعارضة السياسية: كانت بسرية كونها لا يسمح لها الظام المعارضة العلنية ونبذها لتوجهاته سواء من الجانب الاقتصادي أو السياسي فكانت المعارضة تشتغل بصفة سرية ( جبهة القوى المشتركة، الحزب الشيوعي، الاسلاميين...)، فكانت تنظم صفوفها بسرية وتعمد لتوعية أعضائها ومناضليها وهكذا كان العامل يأتي في مسار الأحداث والانتقال، أما العامل الإقتصادي يرتبطب فشل التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر منذ الاستقلال القائم على التأمين والتخطيط المركزي..، نظرا لفشل المؤسسة العمومية الاقتصادية في تنفيذ قررات النظام حيث أكثر من 120 مليار استهلكت من 1963- 1988فشلت فيها بالاضافة إلى قطاعات تم تهميشها....ألخ، وبالنسبة إلى العامل الاجتماعي هو نتيجة للعامل الاقتصادي فالفشل الشبه كلي في المجال الاقتصادي أدي إلى عدم قدرة النظام على تلبية حاجيا الأفراد الغذائية والصحية...الخ ، كما أن سياسة السلم الاجتماعي لم تكن ناجحة كون أن نمو الانفاق العام صاعد وتراجع رهيب في الانتاجية بالاضافة إلى ارتفاع النمو الديموغرافي الذي قابله التدهور المستمر في الموارد المالية التي أدت إلى تزايد البطالة 4% سنة 1984، و19،7% في سنة 1986، وأخيرا العامل الثقافي قائم على الصراع بين المفرنسين والنخبة المعربة، حيث غرف النظام أزمة لغوية إضافة إلى الصراع بين العربي والأمازيغي وظهور أزمة ثقافية ...إلخ.[1]

**2_ عوامل خارجية: انهيار المعسكر الشرقي وإنتهاء الحرب الباردة**وانقلاب موازين القوى وانتصار النموذج الغربي أي الديمقراطية واقتصاد السوق أدى إلى تخلي الدولة عن الاتجاه الاشتراكي.، وأثر الأحادية القطبية على الجناحين الاصلاحي والمحافظحيث حاول الجناح الاصلاحي التكيف مع النموذج الغربي وحاول الجناح المحافظ التشبث بالنموذج الاشتراكي وعليه فلقد كان الصراع موضوع ايديولوجي ومن جهة أخرى ذاتي ومصلحي، كذلك ضغوط المؤسسات الاقتصادية والمالية بحكم أن الاقتصاد مبني على الريع البيترولي فانخفاضه يؤدي إلى تراجع المداخيل وزيادة العجز المالي 1986 وتفاقم نسبة المديونية وخدمة الدين وأصبح مصير الدولة مرهون بقرارات المؤسسات المالية والدولية المانحة التي فرضت شروط أهمها فتح المجال الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وخصخصة المؤسسات العامة ماأدى إلى تسريح العمال وتحرير الأسعار ماأدى إلى رفع الدعم وزيادة الضرائب وغيرها...، ومنه كل هذه الأسباب كانت واراء أحداث 05 أكتوبر 1988 وعليه عرفت الجزائر منعطفا حاسم للانتقال إلى نسق سياسي آخر عكس النسق السابق.[2]

- **واقع أحداث 05 أكتوبر 1988 وتداعياتها:**

[1] صطفى بلعور، الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1990، " مجلة دفاتر السياسة والقانون"، العدد01، 2009، ص، 02.
[2] محمد مجدان، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق، " المجلة الجزائرية للسياسات العامة"، العدد05، 2014، ص، ص، 59، 60.

خرجت أمواج مختلفة من الشرائح الاجتماعية تجري في كل الاتجاهات وتخرب كل ماله علاقة بالدولة ماأدى بدفع " الشاذلي بن جديد يوم 19/ 09/ 1988 القيام بخطاب سياسي كان صادم وانتقد فيه الوضعية الكارثية للاقتصاد الجزائري والخيار الذي اختارته الجزائر كان بعيد عن الانتاجية كانت رسالته موجهة إلى الاتجاه المحافظ، وعليه حاولت الحكومة الاتفاق مع العمال في 04 أكتوبر بدأت الاحتجاجات وتوسعت في العاصمة يوم 05 أكتوبر تميزت بالتخريب وسرقة كل مايرمز للدولة والحزب والمؤسسات العمومية، والاسواق العامة، دامت الأحداث إلى 06 أكتوبر أين قام " شاذلي بن جديد" بفرض حالة حصار استمرت إلى يوم 10 أكتوبر1988، وبعدها ألقى خطابه على الاوضاع في الجانب الانساني والمادي ووعد بإجراء إصلاحات كبيرة سياسية وإقتصادية وإجتماعية وعرضعها على الشعب للاستفتاء،[1] غير أن هذه الأحداث هناك من يرى أنها مفتعلة وهناك من يرى أنها عفوية، فهل هي مفتعلة أم عفوية؟ ، هناك اتجهان ؛ الاتجاه الأول يرى أنها أحداث عفوية وكانت نتيجة وبعفوية لجميع الأزمات التي عرفها النظام السياسي (أزمة الهوية، التوزيع، المشاركة، الاندماج...)، والاتجاه الثاني يرى أنها مدبرة أو مفتعلة من طرف أحد الجناحين إما المحافظ أو الاصلاحي ، فالجماح الاصلاحي يرى أن الأحداث كان ورائها الجناح المحافظ بتواطئ مع جماعات الأمن (المخابرات السرية) الذي كان يحاول إسقاط الشاذلي بن جديد وأنصاره، حيث صرح خالد نزار أن الأحداث لم تكن عفوية بل مفتعلة في المؤتمر6 للFLN، وأن الجناح المحافظ فبركا الأحداث لأن المؤتمر كان على الأبواب استعدادا له ضد خطاب الشاذلي بن جديد وإصلاحاته، أما بالنسبة للجناح المحافظ يرى أن الأحداث سببها خطاب 19 سبتمبر 1988 حيث أشعل الشاذلي غضب الشعب ونفى كل الاتهامات التي كانت عليه، برى أحد المنخرطين " لكحل عياط" أن ندرة السلع هي التي أشعلت فتيل الأحداث وندرة السلع كان ورائها فريق السلطة أي ندرة مفتعلة إلى غاية ماسيسفر عليه المؤتمر6 لل FLN وعليه فإن الاتجاه الاصلاحي هو من دبر ه\ه الأحداث وهذا راجع إلى إختيار FLN إما الشاذلي بن جديد إلى عهدة أخرى أو الاختيار يكون من الاتجاه المحافظ أي إذا كانت مفتعلة من أي إتجاه سيدق المؤتمر6 للFLN، وعليه من أهم تداعيات أحداث 05 أكتوبر 1988 نجدالاصلاح الدستوري 1989، الاصلاح الحزبي، المشاركة السياسية ، الاعلام حرية الصحافة، الجمعيات والمجتمع المدني.[2]

تعديل دستور 1989:حيث تم إعداده في فترة قصيرة جدا من جانفي إلى فيفري من طرف المؤسسة الرئاسية الشاذلي بن جديد أي التيار الاصلاحي دون مشاركة الجناح المحافظ ودون مشاركة الحزب فالمبادرة كانت من جانب واحد، الكثير من مواده تم نقلها من دستور 1976

[1] فريد مرحوم، أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب، " مجلة أفاق علمية"، المجلد 10، العدد02، 2018، ص، 200.

[2] صبرينة حديدان، تصدع العقد الضمني للدولة مع المواطن الجزائري : أحداث أكتوبر 1988، " المعيار"، المجلد11، العدد21، 2010، ص، 222.

وقواعد تم نقلها من الدستور الفرنسي 1958، قدم للاستفتاء عليه وتمت الموافقة عليه ب73،43% بمشاركة 93،48% تضمن 167 مادة تمت المصادقة عليه في 23 فيفري 1989، السمة التي كان يتسمبها هي لتخلي عن الخيار الاشتراكي أي نزع الطابع الايديولوجي عن الدستور وعن الدولة، كما أنه يعتبر دستور قانوني وليس دستور برنامج كما كان في 1976 فدستور القانون هو الذي ينظم العلاقة بين السلطات، وعليه من أهم مبادئه الفصل بين السلطات، وأخيرا كانت به أربع أبواب وكل باب ينقسم إلى فصول.[1]

**المرحلة الثانية: الإصلاحات بعد توقيف المسار الإنتخابي (مرحلة انتقالية)**

بعدما فتح دستور 1989 المجال أمام التعددية السياسية والحزبية فكانت أو انتخابات ديمقراطية تعددية هي انتخابات محلية 1990، وبعدها تن إيقاف المسار الانتخابي، أقيمت انتخابات تشريعية1991 في 21 جوان فبعد حصول " الجبهة الاسلامية للإنقاض" على الأغلبية أدى ذلك إلى حصول أزمة سياسية مست الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع، وبعدها قام " المجلس الشعبي الوطني" بتعديل قانون الانتخابات ودعت " الجبهة الاسلامية للإنقاض" إلى إضراب عام وفي النهاية تمت المناقشة والمصادقة على قانون الانتخابات الذي كان يخدم جبهة التحرير الوطني كونها ترى أنه لايمكن لأي حزب أن يفوز لكن في ديسمبر 1991 فازت الجبهة الاسلامية للإنقاض بأغلبية الأصوات فتحصلت FIS على 188 مقعد في الدور الأول و 25 FFS مقعد في الدور الأول و 16 FLN مقعد في الدور الأول، وعليه أدى هذا الفوز إلى تهديد المسار الديمقراطي وتوقيف المسار الانتخابي من خلال الأزمات الدستورية المتعلقة بشغور منصب رئيس الجمهورية باستقالة إدارية وحل المجلس الشعبي الوطني التي لم يتم التنصيص عليها في الدستور ومنه اجتمع مجلس الأمن وقرر توقيف المسار الانتخابي في الجريدة الرسمية 14 يناير 1992،[2] وتم استحداث المجلس الأعلى للدولة على رأسه رضا مالك بعد أن تم إقرار المجلس الدستوري على حالة الشغور هذه لم ينص عليها الدستور ومنه الدخول في مرحلة إنتقالية من 1992- 1996 وكان أول شخص في رئاسة الدولة هو " بوضياف" وتم إغتياله وبعده تولى الرئاسة " علي كافي"، وفي المؤسسة العسكرية كان يمثلها خالد نزار، وعليه تم انعقاد ندوة الوفاق الوطني؛ حركة المجتمع الاسلامي بقيادة نحناح، حركة النهضة الاسلامية بقيادة جاب الله، بلإضافة إلى ظهور الجماعات الإرهابية في الجزائر وكل التجاوزات انتهت بانعقاد ندوة الوفاق الوطني وحدث خلاف حول من ستوكل إليه مهمة رئاسة الدولة في البداية عُرض الأمر على

[1] مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص، 04.

[2] الشيخ بن عيسى، الطبقة السياسية في الجزائر- دراسة في كرونولوجيا الأحداث والتشكل-، " مجلة البحوث التاريخية"، المجلد08، العدد02، 2024، ص، 610.

بوتفليقة ورفضه إلا أنه تم اسناده إلى اليمين زروال وخرج الوفاق بمؤسستين هما الرئاسة " اليمين زروال" ، المجلس الوطني الانتقالي أسندت إليه وظيفة التشريع.[1]

والدولة كانت لها استراتيجية لتعزيز مشروعيتها السياسية وتفاوت أزمة الشرعية والبحث عن الوفاق من خلال المؤسستين (الرئاسة، المجلس الوطني) وحاولت كسب دعم المجتمع المدني فقامت بتأسيس " مجلس استشاري" ( المجلس الأعلى للشباب، والمجلس الأعلى للغة العربية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي) وإعطاء الصفة الدستورية لهيئات الدولة من خلال المجلس الأعلى للشباب، والاتفاق على وضع انتخابات للعودة إلى الشرعية حيث أقيمت انتخابات رئاسية 16 نوفمبر 1996 بين (اليمين زروال، محفوظ نحناح، بوكروح نور الدين، سعيد سعدي) ، وكانت النتيجة محسومة، والتزوير واضح، قام الرئيس بتعديل دستور 1989 بدستور 1996 الذي تمت الموافقة عليه في 28 نوفمبر 1996 حيث جاء مشروع التعديل من المؤسسة السياسية (اليمين زروال) حيث أقرت السلطة السياسية أن دستور 1989 هو السبب في الأزمة من خلال الفراغ الدستوري على اعتبار أنه كان من الممكن أن يكون عند استقالة الرئيس يعوضه رئيس المجلس الشعبي الوطني ومنه الحاجة الماسة إلى التعديل الدستوري هذا من جانب ومن جانب آخر تصاعد العمل الإرهابي المسلح وعليه عرض دستور 1996 للاستفتاء وتمت الموافقة عليه.[2]

- **تعديل الدستوري 1996:** أهم التعديلات التي جاء بها هذا التعديل لتعزيز الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع هو أبعاد الهوية الوطنية تم تثبيت الأمازيغية كبعد ثالث إلى جانب الاسلام واللغة العربية أي إبعاد عناصر الهوية الوطنية عن دائرة التنافس، ومن جانب آخر حرية انشاء الأحزاب السياسية من خلال مانصت عليه المادة "40" ولكن تم تقييده بالمبادئ العامة في الدولة وتكييف الخطاب السياسي مع القوانين والركائز الأساسية للدولة والحد من مظاهر التشدد والتطرف السياسي وفي الأخير تم إجراء نتخابات رئاسية فاز بها بوتفليقة.[3]
- **تعديل الدستوري 2002:** تضمن أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية واللغة الأمازيغية هي لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية.[4]
- **تعديل الدستوري 2008:** يشمل التعديل 11 مادة خاصة المادة "74" حول فتح العهدات ومنه ضمن الانتقال من احتكار السلطة إلى فكرة التداول على احتكارها، من خلال تقوية

---

[1] بلخضر طيفور، مشاريع المصالحة في الجزائر (1992- 2019)، " مجلة الرائد والدراسات السياسية"، المجلد02، العدد04، 2021، ص، 07.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسين والعسكريين، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص، 136.

[3] التعديل الدستوري، 1996، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر 1996، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996 .

[4] التعديل الدستوري، 2002. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرّم عام 1423 الموافق 10 أفريل 2002، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 14 أفريل 2002 .

سلطات رئيس الجمهورية أين أصبح يتحكم في التعديل الدستوري، وأكد على حماية رموز ثورة نوفمبر، كما دستر حقوق المرأة السياسية من خلال المادة "31" مكرر .[1]

**المرحلة الثالثة: الإصلاحات بعد أحداث الربيع العربي**

تظهر الحركات الاحتجاجية داخل أنساق الدولة مستهدفة الأنظمة السياسية حيث تعمل الأخيرة على محاولة الاستجابة لمطالب المحتجين بواسطة مخرجات تلبي تلك المطالب، وفي الجزائر تعاد الكرة مرة أخرى بعدما عرفت احتجاجات ومظاهرات 05 أكتوبر 2008 وهذا من خلال احتجاجات السكر والزيت 2011 أو ما يطلق عليها بأحداث الربيع العربي بحكم أنها كانت متزامنة مع الاحتجاجا في دول المغرب العربي، وعليه من أهم عوامل ظهور التعديل الدستوري 2016 ما حدث في 2011/ 2012 أي بعد أحداث الربيع العربي فلقد كان خطاب الرئيس في أفريل 2011 صرح باصلاحات لامتصاص غضب الشعب حيث قام باصلاحات من بينها إلغاء حالة الطوارئ وتعويضها بقانون مكافحة الإرهاب وتبعتها بعد ذلك في منتصف شهر ماي مشاورات اللجنة التي عينها رئيس الجمهورية هيئة المشاورات السياسية (الحوار الوطني) فدامت المفاوضات من 21 ماي إلى غاية 2011 جرت وفقها مراجعة الدستور، وأهم المحاور التي وجب أن يشملها ثمان محاور وأخرى لمراجعة القوانين العضوية (حالة التنافي مع العهدة البرلمانية، تمكين المرأة، الاعلام، قانون الاحزاب السياسية وقانون الجماعات المحلية) فتمت المصادقة على هذه القوانين لأنها كانت مستعجلة وتعدت مراجعة الدستور، حيث انتظر الرئيس إلى بعد 2014 قام بتعين لجنة خبراء وتعين أويحي للقيام بمشاورات وبعدها تم نشر الوثيقة للنقاش وبعد المشاورات تم إقتراح مشروع التعديل الدستوري من طرف رئيس الجمهورية والمصادقة من غرفتي البرلمان 16-01 الصادر في 07 مارس 2016 المتعلق بتعديل الدستور.[2]

**المرحلة الرابعة: الإصلاحات بعد الحراك الجزائري22 فيفري 2019**

في ظل تفاقم أزمة الثقة بين النظام السياسي والمجتمع خاصة وأن الرئيس كان في وضعية صحية حرجة بالإضافة إلى قضايا الفساد التي ظهرت للعيان مع حراك 2019 ضاعفت أزمة الثقة وفقدان الأمل فبعد ما أفاق الشعب الجزائري بعد حوالي عشرين سنة من حكم الرئيس بوتفليقة على كابوس العصبة التي كانت تستنزف ثروات البلاد باسمه، وهو في صورة العاجز على الكرسي المتحرك صورة حزينة ومؤلمة لجميع الجزائريين ، هذا ما أدى إلى الخوف من المستقبل خاصة في ظل غياب رؤية واضحة للدولة،[3]وهذا ما أدى إلى إنفجار الأوضاع وتفشي الاحتجاجات ودخول في أزمة كادت أن تؤدي إلى إنقسامات

[1] التعديل الدستوري، 2008. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر 2008، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

[2] التعديل الدستوري، 2016، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016.

[3] أمال حاجة، مرجع سبق ذكره، ص، 75.

وتداعيات كبيرة وعليه تم القيام بانتخابات انتهت بفوز الرئيس" عبد المجيد تبون" وعليه قام النظام السياسيبإدخال عدة إصلاحات من أجل بناء الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع أهمها محاسبة وإدخال العصابة السجن ومحاربة كل مستويات الفساد السياسي،[1] وتعديل دستوري 2020 والقيام بإصلاحات تنموية في مختلف الولايات بما فيها مشاريع تنمية المناطق الحدودية بالإضافة إلى ذلك إصلاح قانون الانتخابات 2021 ففي إطار التوجه نحو إصلاح النصوص القانونية المتعلقة بنظام الجماعات المحلية في الجزائر وجب إعادة النظر أيضا في بعض الثغرات المرتبطة بكيفية تشكيل المجالس المحلية من خلال آلية الانتخاب وأهم العناصر التي يقوم عليهاإعتماد نظام إنتخابي يتيح للناخبين حرية إختيار المرشحينحيث نجد أنه لتدعيم فعالية الإطار القانوني للانتخابات المحلية يسعى المشرع الجزائري إلى تجسيد منظومة إنتخابية تهدف إلى تعزيز دعائم الديمقراطية لاسيما المستوى المحلي من خلال العديد من التشريعات و أبرزها القانون العضوي المتعلق بالانتخابات رقم 16- 10[2] وكذا 21- 01، بحيث أن الأمر 21-01[3] يعد إصلاح هام يحول إلى تحقيق إنتخابات ديمقراطية ضامنة لمبادئ التمثيل والعدالة والتنافسية إلى حد بعيد مقارنة بالقانون 12-01.[4]

**المطلب الثاني: نتائج سياسات الاصلاح السياسي على الدولة والمجتمع**

**أ. العنف السياسي وإدارة المرحلة الإنتقالية:**

إن المشكل التي تواجهه الجزائر ومختلف دول الجنوب منذ القدم حتى الوقت الراهن هو الصراع على السلطة، بحيث ان الوصول إلى الحكم هو هدف مختلف القوي والتيارات داخل المجتمع وقد يأخذ ذلك الصراع عدة أشكال تندج ضمن الصراع السلمي إلى العصيان المدني أو الصراع المسلح وبذلك فإن الأقوى هو الذي يصل للحكم ومنه تفاشي ظاهرة العنف السياسي وعدم الثقة السياسية، بحيث أصبح الاعتقاد السائد أن أعمال العنف السياسي تشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة، وعليه فمن أهم أشكال العنف السياسي التي شهدتها الجزائر نجد محاولات الاغتيال ضد شخصيات أو رموز، الانقلاب ضد النخب وأنظمة الحكم، التمرد ضد النظام الحاكم والسلطة السياسية، أعمال الشغب ضد النظام القائم تعبيرا عن رفض الوضع الراهن.

كما أنه كان من الممكن أن تتحول هذه الأشكال إلى ثورات وحروب أهلية لو أن موازين القوي بين النظام الحاكم والمعارضة كانت متكافئة، غير أن السبيل الذي رأته الدولة للخروج من الأزمات هي الاصلاحات السياسية وأهم هذه الاصلاحات تبني النظام

---

[1] فؤاد عيساني، مليكة بوضياف، أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر، " مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونيةوالسياسية"، المجلد 06، العدد02، 2021، ص، 1019.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، المنشورة في ج ر ج ج ، العدد 50، 28 غشت سنة 2016: https://www.joradp.dz

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المنشورة ج ر ج ج، العدد 17، https://www.joradp.dz

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012؛ يتعلق بنظام الانتخابات، ج ر ج ج العدد الاول 14 يناير سنة 2012: https://www.joradp.dz

الديمقراطي كطريقة للحكم إلا أنها لم تتبنى معه الممارسة الديمقراطية القائمة على التداول وقبول المنافسة وحرية الاختيار حيث عملت على تكييف نفسها مع الوضع الجديد أو إعادة هيكلة المؤسسات الموجودة واستغلال موارد الدولة بشكل محدد، كما أنها دخلت في مراحل انتقالية أدت بالنظام إلى العمل على تحقيق وضمان الاستقرار من خلال بناء الدولة وأمنها داخليا وخارجيا ودمقرطة المؤسسات والممارسات داخل الدولة.[1]

**ب. تراجع الثقة بين الدولة والمجتمع**

في ظل الظروف التي عرفتها العلاقة بين الدولة والمجتمع تزعزعت الثقة السياسية بينهما، ففي إطار بحث الدولة عن الديمقراطية كإجراء بعض الاصلاحات على هيكلها السياسي والقانوني وذلك بهدف الحفاظ على الوضع القائم؛ وهذا ما كانت له تداعيات تتعلق بغياب الثقة بين الدولة من جهة والمجتمع (بما فيه من نخب ومعارضة ومجتمع مدني) من جهة أخرى جعل الطريق نحو الديمقراطية تبتعد على النهج السلمي وهذا راجع إلى الاصلاح السياسي الشكلي والانتقال الديمقراطي غير المدروس وغير المحضر له اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا كما يجب، لأن المراحل الانتقالية التي عرفتها الجزائر خاصة في التسعينات هي مرحلة عدم الاستقرار بحكم أن النخب الحاكمة تشعر أن قوتها ومكانتها أصبحت محل تهديد ومنافسة وحتى مسألة مايؤدي بها ذلك إلى اللجوء للطرق الغسر شرعية للبقاء في الحكم ومنه تفاقم مشكلة الثقة السياسية.[2]

شهدت المنظومة القانونية الجزائرية في الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2025 حركية تشريعية غير مسبوقة، صُنفت على أنها ورشة إصلاحية هيكلية غايتها إعادة صياغة النظام القانوني العام للدولة. وكان المحرك الأساسي والدينامو التشريعي لهذه الحركية هو التعديل الدستوري الصادر في نوفمبر 2020، والذي جاء كترجمة قانونية ومؤسساتية لمطالب التغيير السياسي والحراك الشعبي.[3] وبناءً على مبدأ سمو الدستور وتدرج القواعد القانونية، فإن القواعد الدستورية الجديدة فرضت حتمية ملاءمة القوانين العضوية والعادية وتطهيرها من الأحكام الموروثة التي لم تعد تتوافق مع التوجه الأيديولوجي والسياسي للمؤسس الدستوري الجديد، وهو ما امتدت مفاعيله وآثاره التطبيقية والعملية حتى سنة 2025.[4]

ولبيان ملامح وتفاصيل هذه الانعكاسات على البيئة القانونية الجزائرية، نقسم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

---

[1] جمال درويش، مرجع سبق ذكره، ص، 196.

[2] نفس المرجع السابق، ص، 198.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة في 18 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 م، المتضمنة المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتعلق بإصدار نص التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء الأول من نوفمبر 2020، ص 5.

[4] - بوزيدة خالد، "التعديل الدستوري لسنة 2020 خطوة نحو تعزيز منظومة الحقوق والحريات وضمانات ممارستها"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 06، العدد 02 (ديسمبر 2022): ص 212

**أولا: حركية الملاءمة التشريعية وإعادة هيكلة القوانين العضوية والمؤسساتية**

ألزم التعديل الدستوري لسنة 2020 السلطة التشريعية بإعادة النظر جذرياً في القوانين الناظمة للعملية السياسية والمؤسساتية في البلاد، لضمان الانتقال نحو نموذج أكثر ديمقراطية وشفافية.[1] وقد تجلى هذا الانعكاس في صدور نصوص قانونية عضوية محورية أحدثت قطعاً مع الممارسات السابقة، ومن أهمها:

**1. المنظومة الانتخابية وهندسة المجالس المنتخبة :**تم إلغاء المنظومة الانتخابية السابقة وتعويضها بـ **الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي متعلق بنظام الانتخابات** [2].هذا الأمر أحدث ثورة في نمط الاقتراع عبر تبني نظام "القائمة المفتوحة مع التصويت التفضيلي دون مزج"، وهو ما قضى قانوناً على ظاهرة "الشكائر" (بيع المقاعد) والمحاصصة السياسية التقليدية، فضلاً عن فرض شروط صارمة تتعلق بالمناصفة وتشجيع الكفاءات الشابة والجامعية.[3]

**2. استقلالية السلطة القضائية وهيكلة المجلس الأعلى للقضاء :**من أبرز الانعكاسات الدستورية إبعاد السلطة التنفيذية -نظرياً وإجرائياً- عن إدارة شؤون القضاء؛ حيث حظر التعديل الدستوري إسناد رئاسة المجلس الأعلى للقضاء لغير القضاة في حال غياب رئيس الجمهورية، ليتولاها الرئيس الأول للمحكمة العليا نيابة عنه.[4] ولتجسيد هذا التوجه، صدر القانون العضوي رقم 22-12 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والقانون العضوي رقم 22-11 المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء، واللذان وفّرا حماية قانونية للقاضي ضد النقل التعسفي والعزل، وكرّسا استقلالية تامة في إدارة المسارات المهنية للقضاة.[5]

**ثانيا: التحول من الرقابة السياسية إلى الرقابة القضائية.**

يمثل استحداث **المحكمة الدستورية** بديلاً عن "المجلس الدستوري" بموجب المادة 185 من تعديل 2020، قفزة نوعية أثرت عميقاً في بنية المنازعات القانونية في الجزائر، حيث

[1] - قزادري زهيرة وعيسى زهية، "تعزيز اختصاص القضاء الدستوري بتفسير نصوص الدستور في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الرحمن ميرة ببجاية، المجلد 15، العدد 01 (جوان 2022): ص 398.

[2] 1 -الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 17، ص 7.

[3] -رمضاني فاطمة الزهراء، "منهج القاضي الدستوري الجزائري في ضبط المشرع من الاعتداء على الحقوق والحريات وفق التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 01 (جانفي 2023): ص 145.

[4] - انظر المادة 180 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتعلق بإصدار نص التعديل الدستوري، مرجع سابق، ص 32.

[5] -القانون العضوي رقم 22-12 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1443 الموافق 27 جوان سنة 2022، المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 4.

تحولت طبيعة الرقابة الدستورية من طابع سياسي استشاري إلى طابع قضائي ملزم بقرارات غير قابلة للطعن.[1]

وقد انعكس هذا التحول إجرائياً وعملياً خلال الفترة (2021-2025) من خلال آليتين:

- **تفعيل وتوسيع الدفع بعدم الدستورية :**تكرس الدفع بعدم الدستورية كحق أصيل للمتقاضي بموجب المادة 195 من الدستور، حيث تتيح لأي مواطن يرى أن حكماً تشريعياً ينتهك حقوقه وحرياته الأساسية أن يطعن فيه أثناء سريان الخصومة أمام جهات القضاء العادي أو الإداري.[2]
- **تنقية المنظومة من التشريعات غير الدستورية :**من خلال الأحكام والقرارات المتواترة الصادرة عن المحكمة الدستورية خلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت المحكمة بمثابة "مصفاة تشريعية" تفصل في مدى دستورية القوانين؛ حيث ألغت وأمرت بتعديل مواد قانونية عديدة ثبت تصادمها مع المبادئ الدستورية للحقوق والحريات العامة، مما أجبر المشرع العادي على التزام الحذر والتقيد بالحدود الدستورية عند صياغة النصوص القانونية الجديدة.[3]

**ثالثا: واقع الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بعد تعديل الدستور**

امتدت الانعكاسات الدستورية لتشمل ترسانة القوانين العادية، وبخاصة المنظومة العقابية والإجرائية وقوانين مكافحة الفساد، تماشياً مع الفلسفة الحقوقية الجديدة التي تبناها الدستور:

**1. عصرنة وإصلاح المنظومة الجزائية :(2024-2025)** تأثراً بالمادة 52 وما بعدها من الدستور -التي تضمن حرمة الحياة الخاصة، وتجرم التعذيب والاعتقال التعسفي- شهد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية تعديلات جوهرية وعميقة أُقرت بصفة نهائية لضمان إحاطة إجراءات "التوقيف للنظر" و"الحبس المؤقت" بضمانات رقابية صارمة من طرف النيابة العامة، بالإضافة إلى استحداث آليات بديلة للعقوبات السالبة للحريات، وتأطير أساليب التحري الحديثة في الجرائم السيبرانية وجرائم تبييض الأموال بما لا يتعارض مع الحريات الشخصية.[4]

**2. المنظومة القانونية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية :**تم الانتقال من المنظومة الردعية البعدية إلى المنظومة الوقائية؛ حيث ترتب على الدسترة إلغاء "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته" وتعويضها بـ السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب

[1] - علاوة العايب، النظام الدستوري الجزائري: القواعد والآليات المؤسساتية في ظل التعديل الدستوري 2020، ط 1 (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2022)، ص 189.

[2] - انظر المادة 195 من التعديل الدستوري لسنة 2020، مرجع سابق، ص 35.

[3] - المحكمة الدستورية الجزائرية، مجموعة القرارات والأراء الصادرة عن المحكمة الدستورية لسنوات (2021-2024)، منشورات المحكمة الدستورية، الجزائر، 2024، ص 88 وما بعدها.

[4] - وزارة العدل الجزائرية، تقرير حول إصلاح المنظومة التشريعية الجزائية وملائمتها مع الأحكام الدستورية الجديدة، منشورات مديرية الشؤون القضائية والقانونية، الجزائر، سبتمبر 2024، ص 14.

القانون رقم 22-08.[1] ومنحت هذه القوانين الجديدة للسلطة صلاحيات واسعة تمثلت في التحري الإداري والمالي في مظاهر الثراء غير المشروع للموظفين العموميين، وإلزامية التصريح بالممتلكات، ودمج مؤسسات المجتمع المدني كشريك قانوني واجتماعي في التبليغ والوقاية من الفساد النيابي والإداري وفق أطر تشريعية مستحدثة امتد تنظيمها وتوسيع هياكلها حتى عام 2025.[2]

تُعد الثقافة السياسية عنصرًا أساسيًا في تنظيم سلوك واتجاهات وآراء الأفراد والجماعات داخل المجتمع، كما تلعب دورًا محوريًا في تحديد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من خلال خلق درجة من التوازن والانسجام بين الطرفين، بما يسمح بتقبل البرامج والسياسات العمومية وتنفيذها في إطار من التفاهم المشترك.

ورغم ما عرفته الجزائر من انفتاح سياسي نسبي وما صاحب ذلك من مسار انتقال ديمقراطي ساهم في بروز قيم ومفاهيم سياسية جديدة، إلا أن إشكالية الثقافة السياسية ما تزال مطروحة بقوة، حيث لا تزال مرتبطة باستمرارية بعض الانقسامات داخل البنية السياسية، وتباين المواقف الإيديولوجية بين الفاعلين السياسيين، وهو ما انعكس على طبيعة الممارسة السياسية.

كما أن استمرار النظرة الضيقة لطبيعة المجتمع والدولة ساهم في إضعاف دور مختلف الفاعلين السياسيين، سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية أو الجمعيات أو وسائل الإعلام، حيث بقيت في كثير من الأحيان محدودة التأثير في إعادة تشكيل قواعد اللعبة السياسية، رغم التعديلات الدستورية والقانونية المتعاقبة. وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبي في الممارسة الانتخابية، وضعف اهتمام بعض فئات المجتمع بالمشاركة السياسية، بما يعكس فجوة قائمة بين الإطار القانوني والممارسة الفعلية للديمقراطية.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في تنظيم الحملات الانتخابية وضبطها، وما يرافق ذلك من تعبئة مؤسساتية وإعلامية، فإن فعالية هذه الجهود تبقى مرتبطة بطبيعة التنشئة والتكوين السياسيين اللذين يساهمان في تشكيل وعي المواطن الجزائري الناخب. إذ إن مستوى هذا الوعي يؤثر بشكل مباشر على درجة المشاركة السياسية، وعلى مدى إقبال المواطن على أداء واجبه الانتخابي بثقة واقتناع، بعيدًا عن العزوف أو اللامبالاة السياسية.

ومن جهة أخرى، فإن الديمقراطية التشاركية تُعد آلية حديثة لتعزيز مشاركة المواطن في الحياة العامة، حيث تمنحه صلاحيات أوسع تتجاوز حدود المشاركة الانتخابية التقليدية، لتشمل الإسهام في صنع القرار المحلي والتأثير في السياسات العمومية على المستوى القاعدي، وحتى خارج الفترات الانتخابية، بما يعزز مفهوم المواطنة الفاعلة والمستمرة.

---

[1] -القانون رقم 22-08 المؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو سنة 2022، الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحتها وتشكيلتها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية، العدد 32، ص 3.

[2] - مجلس الأمة الجزائري، تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان حول القوانين المكملة لمنظومة مكافحة الفساد وتعديلات قانون العقوبات لسنة 2024، الجزائر، نوفمبر 2024، ص 9.

وفي هذا السياق، عملت الدولة على وضع ترسانة قانونية خاصة بتكريس الديمقراطية التشاركية، من خلال تحديد آليات تطبيقها وتنظيمها داخل مختلف المؤسسات والهيئات والمرافق العمومية، بهدف ضمان مشاركة فعلية للمواطنين في تسيير الشأن العام، وتعزيز مبدأ القرب والشفافية في اتخاذ القرار العمومي.

# الفصل الثالث:

## تحليل ازمة الثقة السياسية في الجزائر وآفاق معالجتها

### المبحث الأول: تحليل أزمة الثقة السياسية في الجزائر (2020-2025)

### المبحث الثاني: القراءة الإحصائية السلوكية لأزمة الثقة السياسية (2019-2024)

### المبحث الثالث: المقاربات القانونية والمؤسساتية لترميم الثقة السياسية وآفاقها (2025 وما بعدها)

شهدت المنظومة السياسية والمؤسساتية في الجزائر منذ عام 2019 تحولات جذرية فرضتها حركية الشارع والوعي المجتمعي المتنامي، مما وضع السلطة السياسية أمام حتمية تاريخية لإعادة صياغة قواعد الحكم وبناء عقد اجتماعي جديد يضمن الاستقرار والشرعية. ولم تكن حزم الإصلاحات التشريعية والدستورية المتتالية التي أعقبت التعديل الدستوري لسنة 2020 مجرد إجراءات تقنية معزولة، بل جاءت كمحاولة جادة وممنهجة من قِبل الدولة لترميم جدار الثقة المتصدع بين المواطن ومؤسساته الرسمية، ورأب الفجوة التي تعمقت بفعل التراكمات الإدارية والسياسية السابقة.

إن دراسة وتفكيك هذه المرحلة الانتقالية الهامة تقتضي فحصاً دقيقاً للميكانيزمات والآليات الميدانية التي اعتمدتها الدولة لإعادة بناء هذه الثقة، وموازنتها بالواقع المعاش على الأرض لمعرفة مدى نجاعتها وقدرتها على الإقناع. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة سوسيولوجية وقانونية شاملة لمعادلة الثقة السياسية في الجزائر، من خلال تتبع خطط الإصلاح وتقييم مخرجاتها حتى عام 2025.

## المبحث الأول: تحليل أزمة الثقة السياسية في الجزائر(2020-2025)

إن محاولات الدولة الجزائرية الحثيثة لترميم جدار الثقة السياسية المتهدم وبناء عقد اجتماعي جديد، عبر الهندسة الدستورية والمؤسساتية المستحدثة منذ عام 2020، قد واجهت كوابح سيكولوجية وبنيوية عميقة تركت مفاعيلها مستمرة وملموسة حتى عام 2025. إن الفهم العلمي الدقيق لهذه الديناميكية المعقدة يتطلب من الباحث الانتقال من مجرد التوصيف السطحي ولغة الأرقام الإحصائية الجافة، إلى تفكيك الجذور السوسيولوجية العميقة للأزمة، ورصد التحديات الميدانية الكبرى التي جابهت خطط التغيير الفوقية، وصياغة السيناريوهات المستقبلية التي تحكم مسار العلاقة بين السلطة والمجتمع في المدى المتوسط.[1]

### أولا: أسباب أزمة الثقة

لا يمكن مقاربة ظاهرة تراجع الثقة السياسية وبناء الاغتراب السلوكي تجاه المؤسسات الرسمية في الجزائر كحدث عابر أو وليد اللحظة الراهنة، بل هي نتاج تداخل معقد بين موروثات سيكولوجية تاريخية ومخرجات اقتصادية معاصرة تمس الحياة اليومية للمواطن:

### 1- الإرث التاريخي السلبي والموقف المسبق للمواطن

تتفق الأدبيات السوسيولوجية على أن الثقة السياسية لا تولد من مجرد تقييم لحظي لأداء الحكومة، بل هي بناء تراكمي يتشكل عبر عمليات التنشئة السياسية الطويلة المدى.[2] وإذا ما أسقطنا هذا الطرح على البيئة السياسية الجزائرية، نجد أن الفرد الجزائري قد تشكلت لديه عبر العقود الماضية "ثقافة سياسية ارتيابية جماعية .(*Cynical Political Culture*) "هذه الثقافة هي محصلة مباشرة لتجارب تاريخية سلبية ارتبطت فيها صورة المؤسسات الإدارية والسياسية في الوعي واللاوعي الجمعي بمظاهر الفساد المالي، والمحسوبية، والبيروقراطية القاتلة، وإعادة إنتاج الواجهات السياسية التقليدية دون حدوث تغيير جوهري في جوهر العملية السياسية أو بنية النخبة الحاكمة.

هذا الإرث التاريخي الثقيل خلق ما يمكن تسميته بـ "الجدار السيكولوجي السميك"، والذي جعل الكتلة الشعبية الأوسع تستقبل كل حزم الإصلاحات التشريعية والدستورية الصادرة بين عامي 2020 و2024 بنوع من "الشك القبلي اللاشعوري". فالمواطن بات ينظر إلى النصوص القانونية الجديدة — مهما بلغت درجة تقدميتها ونزاهتها النظرية — على أنها مجرد محاولات لتهدئة الشارع وتجديد واجهة النظام السياسية دون المساس بآليات الحكم الفعلية. هذا التوجس المسبق يفسر بصورة علمية استمرار معدلات العزوف الانتخابي المرتفعة والمقاطعة الصامتة للصناديق؛ فالناس لم يعودوا يبحثون عن تغيير في نصوص الدستور وقانون الانتخابات، بل ينتظرون قطيعة جذرية وملموسة في السلوك السياسي

---

[1] - علاوة العايب، النظام الدستوري الجزائري: القواعد والآليات المؤسساتية في ظل التعديل الدستوري 2020، ط 1 (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2022)، ص 142-148.

[2] - للتوسع في النظريات السوسيولوجية المفسرة لبناء وهدم الثقة في المجتمعات النامية، انظر: فرانسيس فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، ترجمة مجد الدين خمش، ط 1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2015)، ص 34-45.

اليومي لرجال الإدارة على أرض الواقع، وهو ما لم يحدث بالسرعة الكافية لتغيير هذه العقيدة الارتيابية الموروثة.[1]

**2- ربط الثقة بالوضع الاقتصادي والمعيشي**

من زاوية أخرى، يفسر علم الاجتماع السياسي الثقة بناءً على "نموذج تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي(*Performance-Based Trust Model*) "؛ حيث يفترض هذا النموذج أن المواطن يتصرف كفاعل عقلاني وبراغماتي، يقيس درجة شرعية وتأييده للسلطة السياسية بناءً على المخرجات المادية الملموسة (*Outputs*) للسياسات العامة ومدى انعكاسها على مستواه المعيشي وقدرته الشرائية.[2]

وهنا تجلت فجوة معقدة وتناقض واضح في المشهد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025؛ فمن ناحية أولى، أبدت الإرادة السياسية العليا التزاماً قوياً بالبعد الاجتماعي للدولة عبر حزمة من القرارات الشجاعة وغير المسبوقة في تاريخ البلاد، مثل التأسيس القانوني والمالي لـ "منحة البطالة" لفائدة ملايين الشباب، والزيادات المتتالية والتصاعدية في أجور الموظفين والمتقاعدين، وإدماج مئات الآلاف من أصحاب العقود الهشة في مناصب شغل دائمة. هذه الإجراءات خلقت بالفعل حالة من الارتياح النسبي وبنت حزاماً اجتماعياً مسانداً للدولة، ظهرت مفاعيله واضحة في استقرار الجبهة الاجتماعية والتفاف كتل معينة حول خيارات الدولة في المواعيد المصيرية كاستحقاق رئاسيات 2024.

ولكن من ناحية ثانية، فإن هذه المنجزات الاجتماعية الكبرى اصطدمت بشكل مباشر بموجات التضخم المستورد، والارتفاع المطرد في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في الأسواق العالمية والمحلية، بالإضافة إلى استمرار أزمة العرض وتذبذب سلاسل الإمداد ببعض السلع الحيوية، والضغط المستمر على قطاعات الخدمات كالسكن والصحة. هذا التناقض البنيوي خلق حالة من التذبذب في وعي المواطن؛ فالأداء الاجتماعي السخي للدولة تآكل جزئياً بفعل تراجع القيمة الشرائية الفعلية للعملة الوطنية وضغوط الحياة اليومية. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية استعادة الثقة السياسية الكاملة تتسم ببطء شديد وتأرجح عالٍ، طالما أن الرفاه الاقتصادي اليومي والاستقرار السعري لم يترسخا بشكل مستدام وثابت في يوميات العائلة الجزائرية.[3]

**ثانيا: تحديات واجهت إصلاحات الدولة**

لم تكن خطط الدولة لترميم العقد الاجتماعي وتجديد الشرعية السياسية معبدة بالورود، بل إن الورشات الإصلاحية التي فُتحت بعد التعديل الدستوري لعام 2020 واجهت

[1] - ناصر جابي، الحراك الجزائري: السوسيولوجيا، المآلات والأسئلة المعلقة، ط 1 (الجزائر: منشورات الحبر، 2021)، ص 112-119.
[2] - بوزيدة خالد، "التعديل الدستوري لسنة 2020 خطوة نحو تعزيز منظومة الحقوق والحريات وضمانات ممارستها"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 06، العدد 02 (ديسمبر 2022): ص 219-225.
[3] المركز الجزائري للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، تقرير وطني حول التحولات الاجتماعية وتوجهات الرأي العام في الجزائر (2024-2023)، وهران، منشورات كراسك، 2024، ص 74-82.

كوابح وعقبات بنيوية صلبة نابعة من داخل الجهاز الإداري ومن عمق الخارطة السياسية، مما قلص من قدرتها الإقناعية حتى عام 2025:

**1- مقاومة البيروقراطية الإدارية العميقة**

أولى هذه العقبات وأكثرها شراسة تجسدت في ظاهرة "مقاومة التغيير (*Resistance to Change*)" الصادرة عن البيروقراطية الإدارية العميقة، لاسيما في مستوياتها الوسطى والقاعدية (كالبلديات، الدوائر، والمديريات التنفيذية الولائية). إن الإرادة السياسية العليا للدولة تبنت استراتيجية طموحة لمكافحة الفساد، وتبسيط الإجراءات، وفرض الرقمنة الشاملة للقطاعات الوزارية والمرافق العمومية كوسيلة لقطع دابر الرشوة والمحسوبية وتسهيل حياة المواطن والمستثمر على حد سواء.

بيد أن هذه التوجهات الجديدة اصطدمت بمصالح شبكات إدارية متجذرة عبر الزمن، تقتات بالأساس على تعقيد المعاملات، وضبابية النصوص القانونية، والتحكم في توجيه الامتيازات عبر آلية "التعامل البشري المباشر" التي تتيح فرص الرشوة والمحسوبية. ولحماية هذه المصالح، قادت البيروقراطية الوسطى والقاعدية حرباً صامتة وخفية لتعطيل مشاريع الرقمنة؛ وتجلى ذلك في افتعال الأعطال التقنية المتكررة في المنصات الإلكترونية المستحدثة، والتمسك بالتفسيرات القانونية المتصلبة والنصوص التنظيمية البالية، وإجبار المواطن في كثير من الأحيان على تقديم الوثائق الورقية التقليدية بجانب الطلبات الرقمية. هذا التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الفوقي الواعد بالسهولة والشفافية، وبين الممارسة الإدارية القاعدية المعقدة، جعل المواطن يشعر بأن الإصلاحات لم تصل بعد إلى عمق حياته اليومية، مما أبقى على شحنة عدم الثقة والإحباط تجاه وعود التغيير الحكومية قائمة الفعالية.[1]

**2- غياب الأحزاب والوسائط السياسية الحقيقية**

التحدي الهيكلي الثاني الذي برز بجلاء وعمق مشهد الأزمة حتى عام 2025 هو ظاهرة "الموت السريري للوسائط السياسية والاجتماعية التقليدية". فالأحزاب السياسية الجزائرية، بجميع تلاوينها الأيديولوجية — سواء تلك الخاضعة لتيار الموالاة أو المصنفة في خانة المعارضة — بالإضافة إلى النقابات الكبرى والجمعيات التقليدية، تعيش حالة عجز هيكلي وتنظيمي حاد يمنعها من أداء أدوارها الدستورية الكلاسيكية المتمثلة في التنشئة السياسية، وتأطير الشارع، واستقطاب النخب الشابة، وصياغة خطاب عقلاني بديل.

[1] - إسماعيل معراف، السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة تحليلية سوسيولوجية في ضوء التعددية السياسية، ط 2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023)، ص 215-223.

لقد تحولت أغلب هذه التنظيمات الحزبية إلى مجرد "دكاكين وهياكل موسمية" تفتقد للقواعد الشعبية الحية والممتدة، وتقتصر حركيتها على الفترات الانتخابية بدافع التنافس على المقاعد والامتيازات السياسية والمحلية، لتنكمش وتختفي تماماً فور إعلان النتائج. هذا الفراغ التنظيمي الرهيب أدى إلى حدوث "قطيعة تواصلية عمودية" بين قمة هرم السلطة وقاعدة المجتمع؛ وحرم الدولة من جدار الصد السياسي والوسيط العقلاني القادر على شرح السياسات العامة، وإدارة التفاوض الاجتماعي، وامتصاص وتوجيه الاحتجاجات الشعبية. وفي غياب هذه الوسائط الحقيقية، وجدت مؤسسات الدولة نفسها في مواجهة مباشرة وعارية أمام الشارع عند حدوث أي أزمة، مما يرفع من منسوب الاحتقان ويجعل أي خلاف إداري بسيط يتحول سريعاً إلى أزمة ثقة سياسية شاملة تهدد التوافق الوطني.[1]

**3- سقف توقعات الشباب المرتفع جداً**

يمثل العامل الديمغرافي حركية أساسية في فهم أزمة الثقة؛ فالتركيبة السكانية للجزائر يغلب عليها عنصر الشباب، والجيل الحالي المعاصر للأحداث السياسية (الفئة العمرية بين 18 و35 عاماً) هو جيل يمتلك خصائص سوسيولوجية مختلفة تماماً عن الأجيال السابقة. إنه جيل رقمي بالكامل، عابر للحدود عبر الفضاءات الافتراضية وشبكات التواصل الاجتماعي، ومطلع بشكل لحظي ومستمر على أنماط الحياة، ومستويات الرفاهية، وسقوف الحريات الفردية والسياسية في الدول المتقدمة صاعدة النمو.

هذه التنشئة الرقمية والعولمية خلقت لدى الشباب الجزائري "سقف توقعات مرتفع جداً وطموحات متسارعة" تجاه مفاهيم الحوكمة، والعدالة الاجتماعية، ومستويات الدخل، وفرص الإبداع المهني والاقتصادي. وفي المقابل، نجد أن الآلة المؤسساتية والتنفيذية للدولة تتحرك ببطء بيروقراطي تقليدي ومحافظ، محكوم بضوابط توازنات الميزانية والاحتياطات المالية والمساطر القانونية المعقدة. هذه الفجوة الزمنية والإدراكية الشاسعة بين طموح الشباب الرقمي السريع والآلة الحكومية البطيئة أدت إلى نشوء حالة من "الزهد السياسي" لدى هذه الفئة؛ حيث نظر قطاع واسع من الشباب إلى الهياكل والمؤسسات المستحدثة الموجهة لهم — مثل المجلس الأعلى للشباب أو المرصد الوطني للمجتمع المدني — بكثير من عدم الاهتمام، معتبرين إياها مجرد مجالس استشارية شكلية تفتقر لسلطة القرار التنفيذي الفعلي والقدرة على إحداث نقلة نوعية فورية في واقعهم المعيشي والمهني، مما أبقى حالة الانكفاء الافتراضي والهجرة النفسية هي السائدة في أوساطهم.[2]

[1] - رابح لعروسي، الأحزاب السياسية وأزمة المشاركة في الجزائر: دراسة في آليات الوساطة المفقودة، ط 1 (الجزائر: دار الحكمة، 2022)، ص 93-105.

[2] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دراسة ميدانية حول التوجهات السياسية والثقافية للشباب الجامعي بالجزائر في ظل التحول الرقمي، منشورات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر، جوان 2025، ص 41-53.

## المبحث الثاني: القراءة الإحصائية السلوكية لأزمة الثقة السياسية(2019-2024)

لا يمكن رصد حجم أزمة الثقة وتحديد أبعادها السيكولوجية والسياسية دون الاعتماد على المؤشرات الكمية والمادية الملموسة. وتعتبر نسب الإقبال على صناديق الاقتراع، وتوجهات السلوك الانتخابي، وموقع الدولة في تقارير الفساد الدولية، بمثابة المختبر الإحصائي لقياس المسافة الفاصلة بين الخطاب الرسمي والوعي الشعبي.

### أولا: تفكيك السلوك الانتخابي ومؤشرات العزوف(2019-2024)

يعد السلوك الانتخابي (*Electoral Behavior*) الأداة القياسية الأبرز لمدى اندماج المواطنين في المنظومة السياسية أو انسحابهم منها؛ فالأصوات الانتخابية ليست مجرد أرقام، بل هي "صكوك ثقة وتفويض بالمشروعية".[1] يوضح الجدول التالي المسار الكمي الصاعد والنازل للاستحقاقات الوطنية الكبرى في الجزائر عقب محطة 2019:

**الجدول رقم (01): التطور الإحصائي لنسب المشاركة والعزوف في الاستحقاقات الانتخابية بالجزائر(2019-2020)**

| الاستحقاق الانتخابي | تاريخ إجراء العملية | نسبة المشاركة الوطنية الرسمية (%) | نسبة العزوف الكلي (%) | دلالة المؤشر السلوكي |
|---|---|---|---|---|
| الانتخابات الرئاسية | 12 ديسمبر 2019 | 39.88% | 60.12% | اقتراع في بيئة استقطاب حاد وبداية تأسيس الشرعية الدستورية. |
| الاستفتاء على التعديل الدستوري | 01 نوفمبر 2020 | 23.70% | 76.30% | أدنى نسبة مشاركة؛ تعكس الفجوة بين الإصلاح الفوقي والقبول الشعبي. |
| الانتخابات التشريعية (البرلمان) | 12جوان 2021 | 22.90% | 77.10% | مقاطعة واسعة للكتلة الصامتة؛ أزمة ثقة حادة تجاه الأحزاب والبرلمان. |
| الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) | 27 نوفمبر 2021 | 36.58%(بلدية) /34.48% (ولائية) | 63.42% / 65.52% | ارتفاع نسبي مدفوع بالعوامل الأنثروبولوجية والعائلية المحلية. |
| الانتخابات الرئاسية | 07 سبتمبر | 46.10% | 53.90% | مؤشر صعود تدريجي؛ يعكس بداية القبول |

[1] - انظر البيانات والقرارات الرسمية التفصيلية المنشورة في: الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، الصادرة في 23 ذي القعدة عام 1442 هـ الموافق 4 جويلية سنة 2021 م، المتضمنة النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لـ 12 جوان 2021.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المسبقة | 2024 | | | بالاستقرار وأثر الدعم الاجتماعي. |

***المصدر:*** *من إعداد وتنسيق الطالبة بالاعتماد على المحاضر الرسمية للمجلس الدستوري (سابقاً)، وقرارات المحكمة الدستورية، وبيانات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المتواترة بين 2019 و2024.*

يكشف التدقيق في أرقام الاستفتاء الدستوري لعام 2020 (23.70%) والانتخابات التشريعية لعام 2021 (22.90%) عن حالة "نكوص وتراجع تشريعي" حادة. إن تجاوز نسبة العزوف والمقاطعة لـ 77% في البرلمان يعني إحصائياً أن ثلاثة أرباع الهيئة الناخبة أبدت موقفاً سلبياً غير مكترث بالعملية السياسية.[1] سوسيولوجياً، يُعزى هذا الانهيار العنيف للثقة إلى أن الشارع الجزائري كان ينظر إلى تلك الإصلاحات على أنها "هندسة فوقية وتغيير في واجهة النصوص دون تغيير عميق في الممارسات والوجوه السياسية"، مما رسخ قناعة شعبية بعدم جدوى صندوق الاقتراع في إحداث الفارق الحقيقي.

1. **الانتخابات المحلية وتأثير "القرابة" على حساب "الحزبية":"**

سجلت الانتخابات المحلية (نوفمبر 2021) قفزة نوعية في نسب المشاركة مقارنة بالبرلمان، حيث ناهزت الـ 36%. هذا الارتفاع لا يعكس نمواً في الثقة السياسية بالمؤسسة الحكومية، بل يخضع لـ "محددات ما قبل سياسية" (أولية وعائلية). فالناخب الجزائري في مستوى البلدية يصوت بدافع التضامن العشائري، أو العائلي، أو النفعي المباشر لقضاء المصالح اليومية الالتصاقية؛ أي أن دافع التصويت هنا هو "الثقة الشخصية الاجتماعية المتبادلة" وليس "الثقة السياسية المؤسساتية".[2]

2. **رئاسيات 2024 والمنحنى الارتدادي الإيجابي للثقة:**

مثلت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية المسبقة لسبتمبر 2024 (46.10%) انعطافة إحصائية هامة. هذا الصعود التدريجي بقرابة 7 نقاط مقارنة برئاسيات 2019، يفسره المحللون ببداية تشكل "كتلة عقلانية نفعية" في المجتمع الجزائري. لقد تأثر السلوك الناخب في 2024 بشكل مباشر بسياسات الحماية الاجتماعية المتبعة (توسيع منحة البطالة، الزيادات المتتالية في الأجور، وإدماج أصحاب العقود الهشة)، مما ولد نوعاً من "الثقة

[1] - إسماعيل معراف، السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة تحليلية سوسيولوجية في ضوء التعددية السياسية، ط 2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023)، ص 195-198.

2 - المحكمة الدستورية الجزائرية، القرار رقم 02/ق. م. د/24 المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1446 هـ الموافق 14 سبتمبر سنة 2024 م، المتضمن الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية المسبقة ليوم 7 سبتمبر 2024، الجريدة الرسمية، العدد 63، ص 4.

المبنية على الأداء(*Performance-Based Trust*) "؛ حيث بدأ المواطن يلمس عائداً مادياً مباشراً من استقرار مؤسسات الدولة الإستراتيجية.[1]

**ثانيا: قراءة في مؤشرات الحوكمة الدولية ومكافحة الفساد**

تتأثر الثقة السياسية طردياً بمستويات النزاهة والشفافية داخل الإدارات العمومية ومؤسسات الدولة. ويعد الفساد المالي والإداري والبيروقراطية الخناق الأكبر الذي يقطع حبل الثقة بين الفرد والسلطة. نعتمد هنا على التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لتبيان موقع الجزائر:

**الجدول رقم (02): وضعية الفساد في الجزائر حسب التقارير الدولية (2019-2025)**

والجدول أعلاه يمثل وضعية الفساد في الجزائر حسب التقارير الدولية (2019-2025) على السلم العالمي من أصل 180دولة وإقليمًا.

| السنة | العلامة المستحقة الدرجة الأعلى تعني فساداً أقل | الترتيب على السلم العالمي | السياق والآثار المترتبة على جدار الثقة |
|---|---|---|---|
| 2019 | 35 / 100 | 106عالمياً | ذروة الأزمة؛ صدمة شعبية جراء انكشاف قضايا نهب المال العام ومحاكمات رموز العهد السابق. |
| 2021 | 33 / 100 | 117عالمياً | تراجع المؤشر؛ يعكس صعوبة تفكيك شبكات البيروقراطية العميقة واستمرار الريبة الشعبية. |
| 2023 | 36 / 100 | 104عالمياً | تحسن طفيف واستقرار؛ ناتج عن مأسسة محاربة الفساد ودخول "السلطة العليا للشفافية" حيز العمل. |
| 2025 | 38 / 100 | 98عالمياً | دخول منطقة الصعود التدريجي؛ بفعل قفزة الرقمنة الإدارية وعصرنة منظومة الصفقات العمومية. |

*المصدر: من انجاز الطالبة بالرجوع والاعتماد المباشر على التقارير السنوية الرسمية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية (Corruption Perceptions Index - Transparency International)للسنوات المذكورة.*

[1] - قزادري زهيرة وعيسى زهية، "تعزيز اختصاص القضاء الدستوري بتفسير نصوص الدستور في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الرحمن ميرة ببجاية، المجلد 15، العدد 01 (جوان 2022): ص 402.

تكشف البيانات الإحصائية أن الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 2019 إلى 2025 ظلت تتموقع تحت عتبة الخمسين درجة (منطقة الفساد الهيكلي أو الممنهج)، وهو ما يمثل بيئة خصبة لإنتاج وتغذية "أزمة الثقة". الهبوط الترتيبي الحاد في سنة 2021 (المرتبة 117 عالمياً وبمعدل 33 درجة) كان نتاج ما يسميه علماء النفس الاجتماعي بـ "صدمة الوعي بحجم الفساد"؛ حيث إن المحاكمات العلنية الشهيرة لرموز النظام السابق كشفت للرأي العام أرقاماً فلكية لتهريب الأموال ونهب الخزينة، مما عمق شعور الغبن واللاعدالة الاجتماعية لدى الفرد، وانعكس سلباً على تقييمه للأداء العام ومؤسسات الدولة.[1]

بالمقابل، فإن تحسن المؤشر تدريجياً بين 2023 و2025 (الوصول للمرتبة 98 عالمياً بـ 38 نقطة) يعكس تراجعاً نسبياً لممارسات الفساد الصغير والمتوسط في الإدارات والمرافق العمومية. هذا التحسن الإحصائي يعود بالأساس إلى حركية "العصرنة والرقمنة الفجائية" التي فرضتها الدولة على القطاعات الحساسة (مثل الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك، والعدالة)، مما سحب البساط جزئياً من تحت أقدام البيروقراطية والمحسوبية، مساهماً في التخفيف من حدة الاحتقان والارتياب في المعاملات اليومية للمواطن مع المرفق الإداري والمالي للبلاد.[2]

[1] - رمضاني فاطمة الزهراء، "منهج القاضي الدستوري الجزائري في ضبط المشرع من الاعتداء على الحقوق والحريات وفق التعديل الدستوري لسنة 2020"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 01 (جانفي 2023): ص 148.

[2] - المحكمة الدستورية الجزائرية، مجموعة القرارات والأراء الصادرة عن المحكمة الدستورية لسنوات (2021-2024)، منشورات المحكمة الدستورية، الجزائر، 2024، ص 104 وما بعدها.

## المبحث الثالث: المقاربات القانونية والمؤسساتية لترميم الثقة السياسية وآفاقها (2025 وما بعدها)

انطلاقاً من التشخيص الكمي والواقعي لمعادلة الثقة، أدركت السلطة السياسية في الجزائر أن الاكتفاء بالحلول الأمنية أو الوعود السياسية الفضفاضة لن يفلح في استقطاب الكتلة الصامتة والمقاطعة؛ مما دفعها إلى تبني استراتيجية تشريعية ومؤسساتية هيكلية بدأت معالمها تترسخ قانونياً وتنظيمياً وصولاً لعام 2025، وتتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية:

**أولا: إشراك المجتمع المدني والشباب**

قامت الفلسفة الدستورية لعام 2020 على مبدأ "الديمقراطية التشاركية" (*Participatory Democracy*) كبديل وقائي وقانوني لامتصاص أزمات التمثيل الحزبي والنيابي التقليدي الذي تآكلت مصداقيته. وتجسد هذا التوجه عبر آليتين دستوريتين ثابتتين:

1. **المرصد الوطني للمجتمع المدني :**أُخرج المجتمع المدني من طابعه الفلكلوري والريعي التابع تاريخياً لوزارة الداخلية، ليوضع في قالب هيئة دستورية استشارية تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة بموجب المادة 213 من الدستور.[1] يهدف المرصد إلى جعل الجمعيات الأهلية شريكاً حقيقياً في صياغة ومراقبة السياسات التنموية المحلية، مما يمنح المواطن البسيط شعوراً بالفعالية والقدرة على التأثير في محيطه القريب.
2. **المجلس الأعلى للشباب :**يمثل هذا المجلس رهاناً استراتيجياً موجهاً للفئة الأكثر عزوفاً وإنتاجاً لخطاب عدم الثقة (الشباب بين 18 و35 سنة). ومن خلال هيكلته ومنحه استقلالية إدارية ومالية، تسعى الدولة إلى خلق فضاء وقنوات حوار رسمية ومؤسساتية لجيل الحراك والشباب الجامعي، والحد من ظواهر الانكفاء السياسي، والانجرار وراء خطابات التشكيك الراديكالية عبر الفضاء الأزرق (مواقع التواصل)، أو الانتحار الجماعي عبر قوارب الهجرة غير الشرعية ("الحرقة").[2]

**ثانيا: الآليات الرقمية والقانونية لمكافحة الفساد**

لم تعد محاربة الفساد مجرد شعارات ردعية قضائية بعدية، بل تحولت في الرؤية المستقبلية للدولة إلى مقاربة حمائية وقائية قبلية تعتمد على التكنولوجيا وسلطة القانون:

- **دسترة وتفعيل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته :**بموجب القانون رقم 22-08، مُنحت هذه الهيئة الدستورية صلاحيات قضائية وإدارية هجومية واسعة، تشمل إجبار الموظفين السامين على التصريح الدقيق بالممتلكات، وتتبع الذمم المالية، ومكافحة تضارب المصالح في الصفقات العمومية، مع إلزامية دمج المجتمع المدني

[1] - انظر المادة 213 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المتعلق بإصدار نص التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020، ص 38.

[2] - انظر المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 21 أكتوبر سنة 2021، المتضمن تحديد صلاحيات المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 81، ص 12.

كشريك قانوني في عملية التبليغ؛ وهو ما يمثل ترسيخاً لثقافة المساءلة وحق المواطن في الرقابة العكسية على ثروات مسؤولي الدولة.[1]

- **استراتيجية الرقمنة الشاملة (2024-2025):** شكل إلغاء التواصل البشري المباشر بين الموظف والمواطن في سحب الوثائق واستخراج الدفاتر العقارية والتراخيص الاستثمارية أكبر ضربة وُجهت لمنظومة "الرشوة البيروقراطية"؛ فالمنصات الرقمية المستحدثة أضفت معيارية وشفافية على المعاملات، مما أسهم في بناء شعور تدريجي بالأمان التشريعي والثقة في عدالة ونزاهة المرفق العام الاستثماري والإداري بالجزائر.[2]

**ثالثا: إصلاح الإدارة المحلية وتجديد النخب**

تتطلع المنظومة القانونية والسياسية بالجزائر إلى تتويج مسار الإصلاح الدستوري عبر إصدار **قانون البلدية وقانون الولاية الجديدين**، واللذان يحملان في طياتهما ملامح حاسمة لترميم جدار الثقة السياسية في أبعادها القاعدية:

- **تحرير المبادرة وإعادة الصلاحيات للمنتخبين:** يهدف الإصلاح التشريعي المرتقب إلى تقليص هيمنة الوالي المعين (ممثل السلطة المركزية التنفيذية) ومنح رئيس المجلس الشعبي البلدي (المنتخب شعبياً) صلاحيات اقتصادية وتنموية حقيقية لإدارة إقليم بلديته وجلب الاستثمار وتوفير مناصب الشغل، مما يربط ثقة الناخب المحلي ببرامج تنموية حقيقية خاضعة للمحاسبة المباشرة في نهاية العهدة.[3]
- **تثبيت آلية القائمة المفتوحة وضمان نزاهة النخب:** الاستمرار في تشجيع ودعم ترشح الكفاءات العلمية الشابة من خلال هندسة الأمر 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات، يمنع نهائياً عودة "المال الفاسد" أو شبكات الضغط المصلحية للسيطرة على المجالس المحلية والوطنية، مما يضمن صعود نخبة سياسية جديدة تحظى بالحد الأدنى من الشرعية الشعبية والقبول السلوكي والنفسي لدى الناخب الجزائري.[4]

تثبت القراءة الكمية والسوسيولوجية المعمقة للمسار الممتد من 2019 إلى 2025 أن أزمة الثقة السياسية في الجزائر لم تكن مجرد أزمة نصوص دستورية جافة، بل كانت أزمة

[1] - القانون رقم 22-08 المؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو سنة 2022، الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحتها وتشكيلتها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية، العدد 32، ص 3.

[2] - المحافظة السامية للرقمنة، التقرير السنوي حول تقدم الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وعصرنة المعاملات الإدارية 2024-2025، منشورات رئاسة الجمهورية، الجزائر، ديسمبر 2025، ص 27.

[3] - مجلس الأمة الجزائري، الورقة الخلفية للأيام البرلمانية حول إصلاح قانوني البلدية والولاية وأثره على الحوكمة المحلية، منشورات مديرية الدراسات والبحوث البرلمانية، الجزائر، مارس 2025، ص 18.

[4] - الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 17، ص 11.

ممارسات تراكمية عميقة شوهت طبيعة العلاقة بين السلطة والمواطن. وإذ تعكس لغة الأرقام ونسب المشاركة الانتخابية الحذرة أن مسار البناء لا يزال طويلاً ويواجه تحديات نفسية وبنيوية، فإن حزمة الإصلاحات المؤسساتية القائمة على دسترة المجتمع المدني، ورقمة الإدارة، ومأسسة الشفافية، تضع اللبنات الأساسية لـ "عقد اجتماعي جزائري جديد" يقوم على النزاهة والمساءلة الفعالة كوسيلة وحيدة ومستدامة لردم الهوة وترميم جدار الثقة السياسية.

# خاتمة

## خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي ناقشت "أزمة الثقة بين الدولة والمواطن وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في الجزائر"(2019-2025) ، يمكن القول إن مسألة الثقة السياسية لم تعد مجرد متغير فرعي في معادلة الحكم، بل تحولت إلى ركيزة أساسية للأمن القومي بمعناه الشامل، وبات ترميمها شرطاً حتمياً لضمان الاستقرار وحماية النسيج المجتمعي من التفكك والاختراق.

لقد أثبتت الدراسة أن الرهان الحقيقي للدولة الجزائرية في مرحلة ما بعد 2019 لا يكمن فقط في صياغة نصوص قانونية ودستورية متطورة، بل في مدى قدرة هذه الترسانة على التحول إلى واقع ملموس يعيد بناء قناعات المواطن، ويغير ثقته من الارتياب والعزوف إلى التشارك والمواطنة الفعالة.

وبناءً على المسار التحليلي والميداني للبحث، نخلص إلى جملة من النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية:

**أولاً: نتائج الدراسة العامة**

- خلصت الدراسة إلى أن الأمن المجتمعي يتأثر طردياً بمستوى ثقة الأفراد في مؤسساتهم الرسمية؛ فالشعور بالفجوة بين القمة والقاعدة يضعف مناعة المجتمع ويجعله بيئة خصبة للاستقطاب والأزمات السلوكية.
- أظهر البحث أن أزمة الثقة في الجزائر ليست وليدة اللحظة الراهنة، بل هي نتاج ممارسات إدارية وبيروقراطية سابقة ومتراكمة، مما خلق "ثقافة سياسية ارتيابية" تجعل المواطن يستقبل خطوات الإصلاح بنوع من الحذر والتشكيك المسبق (وهو ما تفسره معدلات العزوف الانتخابي المرصودة).
- تبين أن الدولة قطعت أشواطاً كبيرة في الملاءمة التشريعية ومحاربة الفساد والتمكين الاجتماعي (منحة البطالة ورفع الأجور)، إلا أن الأساليب البيروقراطية في الإدارات المحلية حالت دون شعور الفرد بالأثر السريع لهذه الإصلاحات.
- أثبتت القراءة التحليلية لآفاق سنة 2025 وما بعدها، أن دمج الطاقات الشبانية (عبر مأسسة المجلس الأعلى للشباب والمرصد الوطني للمجتمع المدني) واستكمال الرقمنة الشاملة، هما الميكانيزم الأقوى لقطع دابر الفساد الإداري واستعادة مصداقية الدولة.

**ثانياً: التوصيات والإجراءات المقترحة**

- يتوجب التعجيل بإصدار قانوني البلدية والولاية الجديدين، بما يضمن نقلة حقيقية في الصلاحيات للمنتخبين المحليين، لربط ثقة المواطن بمسؤولين خاضعين للمحاسبة المباشرة على أساس الأداء التنموي.
- الانتقال بالمجلس الأعلى للشباب والمرصد الوطني للمجتمع المدني من الدور الاستشاري الرمزي إلى الشراكة التنفيذية في رسم السياسات العامة الموجهة للمجتمع.

- كسر البيروقراطية عبر الإلغاء التدريجي للتداخل البشري في العقود والصفقات العمومية والاستثمار، وتحويل الخدمات الحيوية إلى منصات رقمية آمنة ومتاحة بالكامل لتكريس الشفافية.
- تفعيل آليات قانون الانتخابات لتشجيع الكفاءات الجامعية والنقابية الشابة على قيادة الوساطة السياسية، وإنهاء ظاهرة "الأحزاب الموسمية" لبناء جسور حوار مستدامة.

**ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية**

تتجه آفاق الجزائر نحو مسارين محوريين يحددان مستقبل هذه العلاقة:

- المسار التفاؤلي ويتحقق في حال استكمال التحول الرقمي الجذري وتجديد المجالس المحلية بنخب كفؤة، مما سيؤدي إلى تراجع مؤشرات الفساد تدريجياً، وارتفاع منسوب الثقة، وبالتالي تحصين الأمن المجتمعي وبناء جبهة داخلية متماسكة.
- المسار الحذر ويحدث في حال طغيان الشكلية الإدارية على الجوهر الإصلاحي وتأخر معالجة الثغرات البيروقراطية المحلية، مما قد يحافظ على حالة العزوف السلوكي السائدة، الأمر الذي يستدعي يقظة مستمرة وتحديثاً متواصلاً لآليات الاتصال المؤسساتي للدولة مع مواطنيها.

# قائمة
# المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع


**أولا: المصادر الدستورية والتشريعية**

- **المرسوم الرئاسي رقم 20-442** المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، المتعلق بإصدار نص التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء الأول من نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82.
- **القانون العضوي رقم 21-01** المؤرخ في 10 مارس سنة 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17 (الرابط الإلكتروني للمصدر.(https://www.joradp.dz :
- **القانون العضوي رقم 12-01** المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 01 (الرابط الإلكتروني للمصدر.(https://www.joradp.dz :
- **القانون العضوي رقم 16-10** المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50 (الرابط الإلكتروني للمصدر.(https://www.joradp.dz :
- **القانون العضوي رقم 22-12** المؤرخ في 27 جوان سنة 2022، المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44.
- **القانون رقم 22-08** المؤرخ في 5 مايو سنة 2022، الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحتها وتشكيلتها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32.
- **المرسوم الرئاسي رقم 21-416** المؤرخ في 21 أكتوبر سنة 2021، المتضمن تحديد صلاحيات المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81.
- **المحكمة الدستورية الجزائرية**، القرار رقم 02/ق. م. د/24 المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 2024 م، المتضمن الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية المسبقة ليوم 7 سبتمبر 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63.
- **المحكمة الدستورية الجزائرية**، مجموعة القرارات والأراء الصادرة عن المحكمة الدستورية لسنوات (2021-2024)، الجزائر: منشورات المحكمة الدستورية، 2024.
- **إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لـ12 جوان 2021**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، الصادرة في 4 جويلية سنة 2021 م.

**ثانيا: المراجع باللغة العربية**

**1- الكتب:**

- أحمد بعلبكي وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014.
- إبراهيم مطاوع وشفيق ويصا، **دراسات تربوية في بناء الديموقراطية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.
- إسماعيل معراف، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة تحليلية سوسيولوجية في ضوء التعددية السياسية**، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2023.
- ايفان كارين، **تشكيل المستقبليات**، ترجمة: خميس، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والنشر، 2000.
- بوبكر بوخرية، **الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012.
- بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقتراحات**، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011.
- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- جبرائيل ألموند وجي بنجهام باول الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
- خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002.
- رابح لعروسي، **الأحزاب السياسية وأزمة المشاركة في الجزائر: دراسة في آليات الوساطة المفقودة**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الحكمة، 2022.
- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.
- سلوى عبد الحميد الخطيب، **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، القاهرة: مطبعة النيل، 2002.
- عامر مصباح، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015.
- عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، المنصورة: دار الأصدقاء، 2003.
- علاوة العايب، **النظام الدستوري الجزائري: القواعد والآليات المؤسساتية في ظل التعديل الدستوري 2020**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2022.
- علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ـ مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- علي داوود وفاء وكمال المنوفي، **الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات**، القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013.

- علي داوود وفاء وكمال المنوفي، **الثقة السياسية بين المواطن والحكومة**، القاهرة: دار الوفاء، 2014.
- علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.
- علي ليلة، **المجتمع المدني العربي- قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
- غابريال ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، 1996.
- فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**، ترجمة: مجد الدين خمش، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2015.
- فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة (منظور كلي في البنية والتحليل)**، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.
- مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، دون طبعة، دون تاريخ.
- محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، عمان: دار الشروق، 1999.
- مصطفى بلعور، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990**، ))ملاحظة: ورد ذكره في المسرد كبحث أو دراسة منشورة)
- منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، الطبعة الأولى، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007 / وجامعة السابع من أبريل الزاوية، 2007.
- ناصر جابي، **الحراك الجزائري: السوسيولوجيا، المآلات والأسئلة المعلقة**، الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات الحبر، 2021.
- هشام محمود الأقداحي، **علم الاجتماع السياسي**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.


**2- المجلات العلمية، التقارير والمداخلات:**


- أمال حاجة، "أزمة الثقة السياسية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 09، العدد 02، 2022.
- بان غانم أحمد الصائغ، "التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة"، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 05.

- بوزيدة خالد، "التعديل الدستوري لسنة 2020 خطوة نحو تعزيز منظومة الحقوق والحريات وضمانات ممارستها"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022.
- بومدين قائمة، **مجلة أكاديمية دولية محكمة تهتم بالدراسات السياسية**، تلمسان، الجزائر: دار كورتور للإنتاج والتوزيع، العدد الأول، جانفي 2013.
- بشير نافع وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- بلخضر طيفور، "مشاريع المصالحة في الجزائر"(1992-2019) ، **مجلة الرائد والدراسات السياسية**، المجلد 02، العدد 04، 2021.
- حياة قزادري، "الثقافة السياسية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، العدد 01، 2017.
- خليف إبراهيم عودة التميمي، "الأمن والمجتمع: دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية"، ورقة مقدمة ضمن أشغال **المؤتمر الدولي: إشكالية التداخل بين مفهومي الإرهاب وحقوق الإنسان**، جامعة ديالى، العراق، 24-25 أفريل 2013.
- رمضاني فاطمة الزهراء، "منهج القاضي الدستوري الجزائري في ضبط المشرع من الاعتداء على الحقوق والحريات وفق التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 01، جانفي 2023.
- زكرياء بن عيسى (ورد في القائمة باسم الشيخ بن عيسى)، "الطبقة السياسية في الجزائر- دراسة في كرونولوجيا الأحداث والتشكل"-، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 08، العدد 02، 2024.
- سعد غالب ياسين، "نقد العقل السياسي العربي: تقديس المدنس"، **مجلة إضافات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني، ربيع 2008.
- سهيلة هادي، "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 10، العدد 03، 2018.
- عبد المنعم الدردير وبدوى حسين، "بعض الجوانب النفسية لدى الشباب الجامعي المنتمي وغير المنتمي - دراسة مقارنة"، **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، المجلد 08، العدد 18، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1998.
- صبري بن عيسى (ورد في القائمة باسم صبرينة حديدان)، "تصدع العقد الضمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988"، **المعيار**، المجلد 11، العدد 21، 2010.
- مصطفى بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 01، 2009.

- فريد مرحوم، "أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 10، العدد 02، 2018.
- فؤاد عيساني ومليكة بوضياف، "أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2021.
- قزادري زهيرة وعيسى زهية، "تعزيز اختصاص القضاء الدستوري بتفسير نصوص الدستور في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة عبد الرحمن ميرة ببجاية، المجلد 15، العدد 01، جوان 2022.
- مجذوب عبد المؤمن، "الثقافة الديمقراطية في المجتمع المدني للمنطقة العربية من خلال خصائص ومؤشرات"، مداخلة مقدمة في **الملتقى الدولي حول: الثقافة الديمقراطية والعملية السياسية في المنطقة العربية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 13-15 ديسمبر 2011.
- المحافظة السامية للرقمنة، **التقرير السنوي حول تقدم الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وعصرنة المعاملات الإدارية 2024-2025**، الجزائر: منشورات رئاسة الجمهورية، ديسمبر 2025.
- محمد بومخلوف، "الشباب وأزمة الثقة"، **مجلة أفكار وآفاق**، المجلد 03، العدد 04، 2013.
- محمد مجدان، "العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 05، 2014.
- المركز الجزائري للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية(CRASC) ، **تقرير وطني حول التحولات الاجتماعية وتوجهات الرأي العام في الجزائر(2024-2023)** ، وهران: منشورات كراسك، 2024.
- مجلس الأمة الجزائري، **الورقة الخلفية للأيام البرلمانية حول إصلاح قانوني البلدية والولاية وأثره على الحوكمة المحلية**، الجزائر: منشورات مديرية الدراسات والبحوث البرلمانية، مارس 2025.
- مجلس الأمة الجزائري، **تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان حول القوانين المكملة لمنظومة مكافحة الفساد وتعديلات قانون العقوبات لسنة 2024**، الجزائر، نوفمبر 2024.
- هندي عبد المعين سعد الدين، "مفهوم الانتماء لدى المعلمين"، **المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج**، مصر: جامعة جنوب الوادي، العدد 10، الجزء الأول، 1995.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **دراسة ميدانية حول التوجهات السياسية والثقافية للشباب الجامعي بالجزائر في ظل التحول الرقمي**، الجزائر: منشورات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جوان 2025.

- وزارة العدل الجزائرية، **تقرير حول إصلاح المنظومة التشريعية الجزائية وملائمتها مع الأحكام الدستورية الجديدة**، الجزائر: منشورات مديرية الشؤون القضائية والقانونية، سبتمبر 2024.

**3- الرسائل والمذكرات:**

- جمال درويش، **التنمية السياسية في دول الجنوب: دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.
- علي بن طاهر، **الثقافة السياسية ومجال الديمقراطية التعددية في الجزائر: 1989-1992**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2000.

**ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية**

**1. Livres:**

- Antonio Gramsci, **Prison Notebooks**, London: Lawrence & Wishart, 1971.
- Gabriel Almond & Sidney Verba, **The Civic Culture**, Princeton: Princeton University Press, 1963.
- Paul Roe, **Ethnic Violence and Societal Security Dilemma**, USA & Canada: Routledge, Taylor & Francis Group, 2005.

**2Périodiques et articles:**

- Lianjiang Li, "Political Trust in Rural China", **Modern China**, Vol. 30, No. 2, pp. 228–258. (Op. cit.)

**3. Dictionnaires:**

- **Larousse dictionnaire de français**, Manchecourt: L'imprimerie Maury Eurolivres, 2004.
- **Oxford Basic English Dictionary**, United Kingdom: Oxford University Press, 2012.

**رابعاً: المواقع والروابط الإلكترونية**

- تاكايوكي مامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاع، **موقع سياسة**، متاح على الرابط المباشر: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045
- زيدان ليث، "مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي"، **الحوار المتمدن**، العدد 1932، تاريخ النشر: 31-05-2007، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98163
- البوابة الإلكترونية للموقع العام www.ashorpp.net/sa :
- Salim Chena, "L'école de Copenhague en Relations Internationales et la notion de sécurité sociétale : une théorie à la manière d'Huntington", disponible sur le réseau TERRA:

# فهرس
# المحتويات

# فهرس المحتويات

الإهـــداء .....
الشكـــر والتقدير .....
ملخص .....
مقدمة: ..... 7

## الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الثقة السياسية والمفاهيم المرتبطة بها ..... 19
أولا: مفهوم الثقة في العلوم الاجتماعية ..... 19
1- مفهوم الثقة من منظور علم الاقتصاد ..... 19
2- مفهوم الثقة من منظور علم النفس ..... 20
3- مفهوم الثقة من منظور علم الاجتماع ..... 21
4- مفهوم الثقة من منظور العلوم السياسية ..... 22
ثانيا: المواطنة والانتماء السياسة ..... 23
1- مفهوم المواطنة: ..... 23
2- النظام السياسي وأسس تفعيل قيم المواطنة ..... 24
3- النظام السياسي وأسس تفعيل قيم الانتماء ..... 25
المبحث الثاني: مدخل عام حول بناء الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع ..... 28
أولا: مفهوم الثقة السياسية بين الدولة والمجتمع ..... 28
ثانيا: متغيرات بناء الثقة بين الدولة والمجتمع ..... 29
ثالثا: الثقافة السياسية ودورها في بناء الثقة بين المواطن والدولة ..... 30
المبحث الثالث: الأمن المجتمعي مدخل مفاهيمي ..... 33
أولا: مفهوم الأمن المجتمعي ..... 33
ثانيا: تطور مفهوم الأمن نحو البعد المجتمعي ..... 34
ثالثًا: انعكاسات التوظيف السياسي للبنى الاجتماعية على الأمن المجتمعي..... 35
رابعا: التماسك الاجتماعي كمدخل لتحقيق أمن الدولة ..... 36

## الفصل الثاني

## الإصلاحات السياسية بعد 2019 وأثرها على الثقافة السياسية للمواطن

المبحث الأول: محددات الثقافة السياسية بين البعد النظري والواقعي في الجزائر ..... 40
المطلب الأول: المدخل النظري لمفهوم الثقافة السياسية: ..... 40
أولًا: الثقافة السياسية المحلية: ..... 41
ثانيا: الثقافة السياسية ذات الطابع التشاركي: ..... 42
المطلب الثاني: البعد الثقافي–السياسي للسلطة الحاكمة في الجزائر ..... 43
المبحث الثاني: مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989 - 2020 ..... 46
المطلب الأول: مراحل الإصلاح السياسي في الجزائر ..... 46
المطلب الثاني: نتائج سياسات الاصلاح السياسي على الدولة والمجتمع ..... 52
أولا: حركية الملاءمة التشريعية وإعادة هيكلة القوانين العضوية والمؤسساتية ..... 54
ثانيا: التحول من الرقابة السياسية إلى الرقابة القضائية. ..... 54
ثالثا: واقع الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بعد تعديل الدستور ..... 55

## الفصل الثالث:

## تحليل ازمة الثقة السياسية في الجزائر وآفاق معالجتها

المبحث الأول: تحليل أزمة الثقة السياسية في الجزائر(2020-2025) ..... 60
أولا: أسباب أزمة الثقة ..... 60
ثانيا: تحديات واجهت إصلاحات الدولة ..... 61
المبحث الثاني: القراءة الإحصائية السلوكية لأزمة الثقة السياسية(2019-2024) ..... 64
أولا: تفكيك السلوك الانتخابي ومؤشرات العزوف(2019-2024) ..... 64
ثانيا: قراءة في مؤشرات الحوكمة الدولية ومكافحة الفساد ..... 66
المبحث الثالث: المقاربات القانونية والمؤسساتية لترميم الثقة السياسية وآفاقها (2025 وما بعدها) ..... 68
أولا: إشراك المجتمع المدني والشباب ..... 68
ثانيا: الآليات الرقمية والقانونية لمكافحة الفساد ..... 68
ثالثا: إصلاح الإدارة المحلية وتجديد النخب ..... 69
خاتمة ..... 72
قائمة المصادر والمراجع ..... 75